البنك المركزي العراقي

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	٣
قائمة المركز المالي	٧
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٨
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٩
قائمة التدفقات النقدية	١٠
إيضاحات حول القوائم المالية	١١

غرانت ثورنتون لبنان
مركز بيروت سيمبوزيوم التنفيذي
سن الفيل، حرج تابت الوردية، الطابق الثالث **(3-A)**
بيروت، لبنان
T +961 (1) 495 990

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى محافظ البنك المركزي العراقي
بغداد، العراق

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة وحقيقية المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.*("IFRSs")*

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للمصرف كما في وللسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ من قبل مدقق حسابات آخر، وقد تضمّن تقريره المؤرخ في ١٧ نيسان ٢٠٢٥ رأياً غير متحفظ بشأن تلك القوائم المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، وفقاً لحكمنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

١. تقييم الاحتياطات الأجنبية واحتياطي الذهب

أمر التدقيق الرئيسي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، يمتلك البنك أصولاً جوهرية بالعملات الأجنبية واحتياطيات من الذهب، والتي تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الأصول. يتم الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات لدعم السياسة النقدية وتوفير السيولة. وتتطلب عملية تقييم هذه الأصول تطبيق سياسات محاسبية محددة ضمن إطار عمل البنك المركزي، وفي بعض الحالات، تتطلب منهجيات معقدة. كما تستوجب بعض مكونات الاحتياطيات، مثل الأوراق المالية بالعملات الأجنبية المقاسة بالقيمة العادلة، والذهب المقيم استناداً إلى أسعار السوق العالمية وأسعار صرف العملات، استخدام بيانات السوق المتاحة ونماذج التقييم وأسعار تحويل العملات الأجنبية.

ونظراً لضخامة حجم الاحتياطيات الأجنبية، وتنوع الأدوات المالية المحتفظ بها، والاعتماد على معلومات السوق الخارجية، واحتمالية وجود عدم يقين في التقييم ضمن الأسواق الأقل سيولة، فقد اعتبرنا أن تقييم وعرض الاحتياطيات الأجنبية واحتياطيات الذهب من أمور التدقيق الرئيسية.

كيفية معالجة الأمر في تدقيقنا

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- فهم وتقييم عمليات إدارة الاحتياطيات لدى البنك.
- تقييم تصميم وفعالية التشغيل للضوابط الرقابية المتعلقة بمطابقة المراكز المالية، والتقييم، وترجمة العملات الأجنبية.

- الحصول على مصادقات مستقلة ومباشرة من البنوك الحافظة الأجنبية للتحقق من الوجود والملكية.
- إجراء مقارنة معيارية مستقلة لأسعار الصرف وأسعار الذهب المستخدمة من قبل البنك مقابل مصادر بيانات السوق الخارجية في تاريخ التقرير.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية ترجمة أرصدة العملات الأجنبية إلى عملة القياس.
- حضور جرد الخزينة في نهاية السنة للذهب والعملات الأجنبية.
- تقييم الإفصاحات المتعلقة بالاحتياطيات الأجنبية واحتياطيات الذهب، بما في ذلك السياسات المحاسبية، ومنهجيات التقييم، ومدى الحساسية لتحركات السوق، لتحديد مدى ملاءمتها.

بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها، وجدنا أن تقييم البنك للاحتياطيات الأجنبية واحتياطيات الذهب كان معقولاً.

٢. الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمر التدقيق الرئيسي

يقدم البنك تسهيلات ائتمانية للبنوك الحكومية والتجارية المحلية، كما يحتفظ بأوراق مالية للدين السيادي. ويتطلب تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ استخدام أحكام إدارية جوهرية ونماذج معقدة. وتشمل الأحكام الرئيسية ما يلي:

- تقييم "الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية" وتصنيف التعرضات الائتمانية إلى مراحل.
- تقييم الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، بما في ذلك المؤسسات المالية المشاركة في العمليات الائتمانية.
- تحديد افتراضات احتمالية التعثر والخسارة في حال التعثر، لاسيما في الحالات التي تتطلب نماذج داخلية أو أحكاماً من الخبراء.
- تقييم قيمة الضمانات وإمكانية تنفيذها، حيث تعد جودة الضمانات مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر المتوقعة.
- إدراج سيناريوهات الاقتصاد الكلي ذات النظرة المستقبلية.

ونظراً لضخامة حجم التعرضات الائتمانية للبنك، والاعتماد على النماذج والافتراضات التقديرية، وأهمية تقييم الضمانات في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد اعتبرنا قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف من أمور التدقيق الرئيسية.

كيفية معالجة الأمر في تدقيقنا

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- فهم وتقييم إطار إدارة مخاطر الائتمان في البنك، بما في ذلك عمليات الموافقة على الأطراف المقابلة، ومراقبة التعرضات الائتمانية، وتقييم الضمانات.
- اختبار تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان، ومدخلات البيانات، وإدارة الضمانات، وعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقييم مراحل التصنيف للتعرضات الائتمانية، بما في ذلك مراجعة معايير تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية، وتقييم ما إذا كان التصنيف متسقاً مع سياسات البنك ومؤشرات المخاطر الملحوظة.
- تقييم معقولية الافتراضات المستندة إلى النماذج، بما في ذلك مدخلات احتمالية التعثر، والخسارة في حال التعثر، والتعرض عند التعثر، من خلال مقارنتها بالبيانات التاريخية، والظروف الاقتصادية، والتوجيهات الرقابية، والمؤشرات المرجعية للقطاع حيثما ينطبق ذلك.
- تقييم معقولية توقعات الاقتصاد الكلي المستخدمة من قبل الإدارة من خلال مقارنتها بتقارير اقتصادية مستقلة.
- اختبار قيم الضمانات من خلال التحقق من وجودها وتقييم منهجيات التقييم المتبعة من قبل البنك، ونسب الخصم، ومدى إمكانية تنفيذ ترتيبات الضمانات قانونياً.
- إعادة احتساب أجزاء من عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم ما إذا كانت المنهجية قد طُبقت بشكل متسق ووفقاً للسياسات المحاسبية للبنك.
- مطابقة الأرصدة المستخدمة في الاحتسابات مع المصادقات المستقلة التي تم الحصول عليها من أطراف خارجية.
- إشراك أخصائينا الداخلي في المعيار الدولي ٩ لمناقشة واختبار افتراضات احتمالية التعثر والخسارة في حال التعثر.
- تقييم الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومراحل التصنيف، والافتراضات الرئيسية، والضمانات، لتحديد ما إذا كانت ملائمة وشفافة ومتوافقة مع إطار التقارير المعمول به، بما في ذلك تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان.

بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها، وجدنا أن منهجية البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات الناتجة عنها للقروض والسلف كانت معقولة.

إدارة العملة المصدرة

أمر التدقيق الرئيسي

يعد البنك مسؤولاً عن إصدار وإدارة العملة الوطنية المتداولة. وتمثل العملة المصدرة التزاماً جوهرياً في بيان المركز المالي للبنك، كما تُعد ركيزة أساسية لتفويض البنك القانوني وسير العجلة الاقتصادية. وتتضمن عملية إدارة العملة المصدرة خطوات تشغيلية متعددة، تشمل الإنتاج،

والتخزين الآمن، والتوزيع، والسحب، وإتلاف الأوراق النقدية. وتعتمد هذه العمليات على ضوابط رقابة داخلية قوية فيما يتعلق بحركة المخزون، وترتيبات الحفظ، والأمن المادي، وإجراءات المطابقة، ومراقبة معايير الأصالة والجودة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بمجرد خروج العملة من خزائن البنك، يصعب تتبعها بدقة بشكل كبير. ونظراً لضخامة حجم العملة المصدرة، وتعقيد العمليات التشغيلية المرتبطة بها، والاعتماد على ضوابط رقابية متينة لمنع سوء التصرف أو الضياع، والمخاطر المتأصلة المرتبطة بالتعامل المادي مع النقد، فقد اعتبرنا إدارة والإفصاح عن العملة المصدرة من أمور التدقيق الرئيسية.

كيفية معالجة الأمر في تدقيقنا

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- الحصول على فهم لعمليات البنك الخاصة بإنتاج وإصدار وسحب العملة، بما في ذلك الضوابط الرقابية على طلب وتخزين ونقل وإتلاف الأوراق النقدية.
- تقييم تصميم وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على دورة حياة النقد من الخزينة إلى التداول، بما في ذلك عملية التفويض بإصدار عملة جديدة وإتلاف العملة غير الصالحة للتداول.
- حضور جرد المخزون الفعلي في نهاية السنة للأوراق النقدية والمسكوكات غير المصدرة في الخزائن الرئيسية للبنك وفروعه الإقليمية للتحقق من الوجود والحالة.
- إجراء مطابقة ثنائية الاتجاه بين سجلات المخزون الفعلي وأرصدة الأستاذ العام.
- تنفيذ إجراءات تحليلية لتقييم الاتجاهات في إصدار وسحب العملة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والأنماط التاريخية.
- مراجعة المستندات المتعلقة بإتلاف الأوراق النقدية غير الصالحة أو الملغاة، بما في ذلك الموافقات، وسجلات الإتلاف، وكشوف المطابقة.
- تقييم المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالعملة المصدرة، بما في ذلك الامتثال لإطار التقارير المالية للبنك وشفافية السياسات التي تحكم الإصدار والتداول.

بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها، وجدنا أن عمليات البنك والضوابط الرقابية المتعلقة بإدارة والإفصاح عن العملة المصدرة كانت ملائمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه الإدارة ضرورياً لتمكين إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء كان ناشئاً عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية المصرف أو إيقاف عملياته، أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهري، سواء كان ناشئاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن عملية تدقيق يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. وقد تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتُعد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء كان ناشئاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. ويكون خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريفات أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فيتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو

تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المصرف عن الاستمرار.

- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

ونقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بشأن، من بين أمور أخرى، النطاق والتوقيت المخطط لهما للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

Grant Thornton

٨ نيسان ٢٠٢٦

قائمة المركز المالي

دينار عراقي بالمليون	إيضاحات	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
الموجودات			
احتياطي الذهب	٤	٣١,٤٩٣,٤١٤	١٧,٨٣٧,٨٩٠
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥	١٧,٧٣٢,٦٤٦	٢٢,٢٥٠,٣١٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٧	٤٤,١٤١,٦٤٩	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	٨	١٣,٢٠٩,٨٣٥	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٩	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	٤٢,٧٧٩,٧٤١
الممتلكات والآلات والمعدات	١٠	١,٥١٤,٠٤٦	١,٣٣٥,٩٤٣
الموجودات غير الملموسة	١١	٦,٤٤٣	٢٠,٧٢٧
موجودات أخرى	١٢	٤,١٨٤,٤٩٤	٣,٣٣٩,١٢٤
إجمالي الموجودات		١٩١,٠٧٤,٧٩١	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١٣	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي العام	١٤	١١,٠٣٣,٠٦٣	٦,٣١٠,٣١٧
احتياطي الطوارئ	١٤	٧,٢٨٨,٥٨٧	٦,١٠٧,٩٠١
احتياطي إعادة تقييم الذهب	٤	١٩,١٤٨,٦٢٦	٧,٢٥٧,٥٦٧
احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني	١٥	٣٤٦,١١٩	٣٤٦,١١٩
الأرباح المحتجزة	١٦	٥,٨٤٩,٧٠٦	٥,٩٠٣,٤٣٢
		٥٣,٦٦٦,١٠١	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
المطلوبات			
العملة المصدرة للتداول	١٧	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات الخزينة المصدرة		-	١٥٢,٣٩٣
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	١٨	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	٤٤,١٥٥,٢٦٧
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	١٩	٥٣,٧٤٠	٥١,٣٩٣
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٠	٢٢	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٢١	٢,٩٠٧,٥١١	٧,٨٨٤,٩٥٥
مطلوبات أخرى	٢٢	٦٠٩,٠٦٢	٣٨١,٧٤٨
إجمالي المطلوبات		١٣٧,٤٠٨,٦٩٠	١٥٣,١٦٨,٩٨٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		١٩١,٠٧٤,٧٩١	١٨٩,٠٩٤,٣١٨

تمت الموافقة على القوائم المالية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢٦ من قبل:

علي محسن إسماعيل

محافظ البنك المركزي العراقي

الدكتور عماد عبدالحسن الهماش

مدير عام دائرة المحاسبة

تقرأ قائمة المركز المالي بالاقتران مع الإيضاحات المرفقة و المكوّنة جزءا من القوائم المالية الواردة في الصفحات من ١١ الى ٥٦.

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

دينار عراقي بالمليون	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
الإيرادات			
إيرادات الفوائد	٢٣	٥,٣٥٤,٧٩٤	٦,٤٧٠,١٦٠
مصروفات الفوائد		(٣٢٩,٢٤٤)	(٦٨٢,٢٩٤)
صافي إيرادات الفوائد		٥,٠٢٥,٥٥٠	٥,٧٨٧,٨٦٦
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٤	٨٢٤,٠٨٨	٩٨٤,٣٠٣
أرباح إعادة تقييم الذهب	٤	١١,٨٩١,٠٥٩	٣,٤٩١,٥٥١
إيرادات أخرى		٧,٤٠٢	٦,٦١٠
إجمالي الربح		١٧,٧٤٨,٠٩٩	١٠,٢٧٠,٣٣٠
المصروفات			
مصروفات الموظفين		(٨٨,٠٩٣)	(٤٨,٥٠٦)
المصروفات العامة والإدارية	٢٥	(١٧٧,٣٨٦)	(٥٩,٠٧٩)
مصروف الإستهلاك والإطفاء	١٠و ١١	(٢٤,٥٤٥)	(٢٤,١٤٦)
مخصص الخسائر الائتمانية		(٢٣٧,٧٥٨)	(٤١٥,٠٢٦)
إجمالي المصروفات		(٥٢٧,٧٨٢)	(٥٤٦,٧٥٧)
أرباح/ (خسائر) فروقات أسعار الصرف		٥٢٠,٤٤٨	(٣٢٨,٥٩٠)
صافي ربح السنة		١٧,٧٤٠,٧٦٥	٩,٣٩٤,٩٨٣
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		١٧,٧٤٠,٧٦٥	٩,٣٩٤,٩٨٣

تقرأ قائمة الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر بالاقتران مع الإيضاحات المرفقة و المكوّنة جزءا من القوائم المالية الواردة في الصفحات من ١١ الى ٥٦.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

دينار عراقي بالمليون	رأس المال	الاحتياطي العام	احتياطي الطوارئ	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني	الأرباح المحتجزة	الإجمالي
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٥٥٠,٢٧٣	٦,١٠٧,٩٠١	٣,٧٦٦,٠١٦	٣٤٦,١١٩	(٥,٢٣٩,٩٥٦)	٢٦,٥٣٠,٣٥٣
تحويلات إلى الاحتياطيات (إيضاح ١٤)	-	(٥,٢٣٩,٩٥٦)	-	-	-	٥,٢٣٩,٩٥٦	-
احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة	-	-	-	٣,٤٩١,٥٥١	-	(٣,٤٩١,٥٥١)	-
ربح السنة	-	-	-	-	-	٩,٣٩٤,٩٨٣	٩,٣٩٤,٩٨٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣,٤٩١,٥٥١	-	٥,٩٠٣,٤٣٢	٩,٣٩٤,٩٨٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٣١٠,٣١٧	٦,١٠٧,٩٠١	٧,٢٥٧,٥٦٧	٣٤٦,١١٩	٥,٩٠٣,٤٣٢	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٣١٠,٣١٧	٦,١٠٧,٩٠١	٧,٢٥٧,٥٦٧	٣٤٦,١١٩	٥,٩٠٣,٤٣٢	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
تحويلات إلى الاحتياطيات (إيضاح ١٤)	-	٤,٧٢٢,٧٤٦	١,١٨٠,٦٨٦	-	-	(٥,٩٠٣,٤٣٢)	-
احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة	-	-	-	١١,٨٩١,٠٥٩	-	(١١,٨٩١,٠٥٩)	-
ربح السنة	-	-	-	-	-	١٧,٧٤٠,٧٦٥	١٧,٧٤٠,٧٦٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١١,٨٩١,٠٥٩	-	٥,٨٤٩,٧٠٦	١٧,٧٤٠,٧٦٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٣٣,٠٦٣	٧,٢٨٨,٥٨٧	١٩,١٤٨,٦٢٦	٣٤٦,١١٩	٥,٨٤٩,٧٠٦	٥٣,٦٦٦,١٠١

تُقرأ قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالاقتران مع الإيضاحات المرفقة والمكوِّنة جزءاً من القوائم المالية الواردة في الصفحات من ١١ الى ٥٦.

قائمة التدفقات النقدية

دينار عراقي بالمليون	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	١٧,٧٤٠,٧٦٥	٩,٣٩٤,٩٨٣
تعديلات من أجل:		
استهلاك الممتلكات والمعدات	٩,٢٢٩	١٠,١٠٦
إطفاء الموجودات غير الملموسة	١٥,٣١٦	١٤,٠٤٠
إعادة تقييم احتياطي الذهب	(١١,٨٩١,٠٥٩)	(٣,٤٩١,٥٥١)
خسارة فروقات العملة الأجنبية	(٢٥٥,٤٧٤)	(١,٣٩٩,١١٨)
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٣٧,٧٥٨	٤١٥,٠٢٦
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل	٥,٨٥٦,٥٣٥	٤,٩٤٣,٤٨٦
التغيرات في رأس المال العامل:		
التغير في الودائع التي تستحق بعد أكثر من ٣ أشهر	٥٥٥,١٢١	١٠,٤٧٠,٢٩٩
التغير في القروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	(٧٤٣,١٣١)	(٨١٠,٧٢١)
التغير في المبالغ المستحقة من وزارة المالية	(٣,٦٦٣,٢٣٣)	١,١١٨,٩٢١
التغير في الموجودات الأخرى	(٨٤٢,٢٩٦)	(١١٤,٥٣٣)
التغير في العملة المصدرة	(٧٤٤,٥٤٧)	(٩٣٧,٨١٨)
التغير في ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	(١٠,٣٨٧,٧٣٤)	(٢١,٣٤٥,١٣٩)
التغير في المبالغ المستحقة إلى الحكومات الأجنبية والبنوك	٢٥,٠١٥	(٦٦٢)
التغير في المبالغ المستحقة إلى المؤسسات الحكومية	(٤,٩٧٧,٤٦٣)	(٢,٨٥٢,٤٤٢)
التغير في المطلوبات الأخرى	٢٢٦,٣٧٨	(٥٥,٠١٩)
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	(١٤,٦٩٥,٣٥٥)	(٩,٥٨٣,٦٢٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
التغير في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	١٤,٣٢١,١٠٤	١٢,٦٦٩,٤٢١
شراء ممتلكات ومعدات	(١٨٧,٣٣٢)	(١٢٩,٧٥٨)
شراء موجودات غير ملموسة	(١,٠٣٢)	-
شراء سبائك ذهبية	(١,٧٦٤,٤٦٥)	(٢,٠٥٠,٨٩٢)
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	١٢,٣٦٨,٢٧٥	١٠,٤٨٨,٧٧١
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
أذونات الخزينة المصدرة	(١٥٢,٣٩٣)	٢,٨٨٦
صافي النقد (المستخدم في)/ من الأنشطة التمويلية	(١٥٢,٣٩٣)	٢,٨٨٦
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما في حكمه	(٢,٤٧٩,٤٧٣)	٩٠٨,٠٢٩
النقد وما في حكمه في بداية السنة	١٧,٤٦٦,٤١٦	١٦,٣٤٦,٤٥٦
أثر أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٦٤,٥٩٩	٢١١,٩٣١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة (إيضاح ٢٦)	١٥,٢٥١,٥٤٢	١٧,٤٦٦,٤١٦

تُقرأ قائمة التدفقات النقدية بالاقتران مع الإيضاحات المرفقة والمكوِّنة جزءاً من القوائم المالية الواردة في الصفحات من ١١ الى ٥٦.

إيضاحات حول القوائم المالية

١ طبيعة العمليات والمعلومات العامة

البنك المركزي العراقي ("البنك") هو جهة حكومية تأسست بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧ المعدل، ويمارس أنشطته وفقاً لقانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمصرف في تحقيق والحفاظ على استقرار الأسعار المحلية، وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر وتنافسي قائم على السوق. ومع مراعاة هذه الأهداف، يعمل المصرف على تعزيز النمو المستدام والتوظيف والازدهار في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي، تشمل الوظائف الرئيسية للمصرف في تحقيق أهدافه ما يلي:

أ) وضع وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.

ب) الاحتفاظ بجميع الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للعراق وإدارتها، باستثناء الأرصدة التشغيلية لحكومة العراق.

ج) الاحتفاظ بالذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بحكومة العراق.

د) تقديم خدمات السيولة للبنوك.

هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.

و) إنشاء أنظمة دفع سليمة وفعالة والإشراف عليها وتعزيزها.

ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيمها والإشراف عليها.

يقع المركز الرئيسي للمصرف في بغداد، وله أربعة فروع في البصرة والموصل وأربيل والسليمانية.

في ١٣ تشرين الأول ٢٠١٥، قرر مجلس إدارة المصرف، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء، أن فرع السليمانية لا يخضع لإدارة وإشراف المصرف ولا يُعد جزءاً من النظام المالي للمصرف، وذلك لكون المصرف لا يسيطر حالياً على العمليات الإدارية والمالية لهذا الفرع، كما أن المصرف لا يتحمل أي التزامات مقابلة لالتزاماته، إذ يُعد الفرع جزءاً من النظام الإداري والفني والمالي لوزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان. وبناءً عليه، لا تتضمن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ أرقام فرع السليمانية.

وفي ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٦، قرر مجلس إدارة المصرف افتتاح فرع جديد في السليمانية ليكون جزءاً من النظام المالي والإداري والفني للمصرف. إلا أن المصرف لم يعلن عن التاريخ الرسمي لافتتاح الفرع الجديد حتى تاريخ هذه القوائم المالية.

وقد تمت الموافقة بإصدار هذه القوائم المالية من قبل مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٢٦.

٢ أساس الإعداد

٢,١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRSs") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB") وبما يتوافق مع قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل. وقد أُعدت هذه القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المصرف في العمل.

ترد تفاصيل السياسات المحاسبية الجوهرية للمصرف في الإيضاح ٣.

في قائمة المركز المالي، تُعد الموجودات والمطلوبات المحلية هي تلك الواقعة داخل جمهورية العراق، بما في ذلك إقليم كردستان. أما الموجودات والمطلوبات الأجنبية فهي تلك الواقعة خارج جمهورية العراق.

٢,٢ أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس الكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- احتياطي الذهب المقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الأراضي والمباني المقاسة بالقيمة العادلة نتيجة اعتماد نموذج إعادة التقييم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٦.

٢,٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالدينار العراقي، وهو العملة الوظيفية للمصرف. وقد تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار العراقي إلى أقرب مليون، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

تُترجم الموجودات والمطلوبات المقومة بعملات غير العملة الوظيفية إلى الدينار العراقي وفقاً للسياسة المحاسبية الخاصة بالمعاملات بالعملة الأجنبية .

٢,٤ التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات بتاريخ القوائم المالية، وعلى مبالغ الإيرادات والمصروفات المدرجة خلال الفترة المالية. ويتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة بالاستناد إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف القائمة. وتتمثل المجالات الجوهرية التي تنطوي على درجة أعلى من الأحكام أو التعقيد، أو التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات ذات أثر جوهري على القوائم المالية، فيما يلي:

الاستمرارية

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، قامت الإدارة بتعديل نموذج أعمالها التشغيلي لتجنب أي تعطل جوهري في العمليات، وهي ليست على علم بأي حالات عدم تأكد جوهرية قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المصرف على الاستمرار. وعليه، تستمر القوائم المالية في الإعداد على أساس مبدأ الاستمرارية.

يعتمد استمرار عمليات البنك على قدرته على تنفيذ مهامه في المستقبل المنظور وتوفير سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

نموذج الأعمال

عند تقييم ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، ينظر المصرف إلى المستوى الذي ينبغي عنده إجراء هذا التقييم ضمن أنشطته التشغيلية. وبشكل عام، يُعد نموذج الأعمال مسألة واقعية يمكن الاستدلال عليها من خلال كيفية إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة إلى الإدارة.

وعند تحديد ما إذا كان نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف بعين الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة من قبل الإدارة للمحفظة وكيفية تطبيق تلك السياسات عملياً .
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة من حيث تحقيق إيرادات فوائد تعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

فصل فرع السليمانية

كما هو مفصح عنه في الإيضاح (١)، ففي ١٣ تشرين الأول ٢٠١٥، وبناءً على قرار صادر عن مجلس الإدارة وموافقة لاحقة من رئيس مجلس الوزراء، قام المصرف رسمياً بإلغاء الاعتراف بفرع السليمانية. وبموجب هذا القرار، تم استبعاد الفرع من الإشراف الإداري والمالي للمصرف، ولم يعد يُعتبر جزءاً من نظامه المالي المتكامل. ونظراً لأن الفرع يعمل حالياً تحت السيطرة المباشرة لوزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان، فإن المصرف لا يحتفظ بأي سيطرة تشغيلية أو التزام مالي تجاه مطلوبات الفرع. وعليه، لا تتضمن القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ المركز المالي أو نتائج أعمال فرع السليمانية.

احتساب مخصص الخسارة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة("ECL") ، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، تستند إلى افتراضات بشأن التحركات المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيفية تأثير هذه المحركات في بعضها البعض. ويستخدم المصرف تقديرات لاحتساب معدلات الخسارة.

تمثل الخسارة عند التعثر تقديراً للخسارة الناشئة عند التعثر، وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن الضمانات ومعززات الائتمان الجوهرية.

أما احتمالية التعثر فتُعد مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهي تقدير لاحتمال حدوث التعثر خلال أفق زمني معين، ويشمل احتسابها البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

ويتم شطب الديون المعدومة عندما لا تكون هناك إمكانية لاستردادها.

وترد التفاصيل ضمن السياسة المحاسبية أدناه .

العملة المتداولة

عند قياس التزام العملة المتداولة، يستخدم المصرف الحكم المهني لتقدير حجم الأوراق النقدية والعملات المعدنية المحتفظ بها من قبل الجمهور، نظراً لعدم إمكانية تتبعها فعلياً بمجرد خروجها من عهدة المصرف. ويستخدم المصرف تقديرات لقياس هذا الالتزام استناداً إلى تقارير المطابقة اليومية التي تتابع تدفقات النقد الداخلة والخارجة عبر النظام المصرفي. كما تُنقح هذه التقديرات بصورة إضافية بالاستناد إلى البيانات التاريخية المتعلقة بحجم طباعة العملة والإتلاف الرسمي للأوراق غير الصالحة للتداول. ويُعد تقييم "فقدان العملة من التداول" مدخلاً رئيسياً في هذا القياس، إذ يأخذ في الاعتبار الأوراق النقدية المفقودة أو المستبعدة نهائياً من التداول. ويضمن هذا الاحتساب أن تعكس قائمة المركز المالي تقديراً معقولاً وقابلاً للدعم للالتزام الحالي للمصرف تجاه الجمهور.

القيمة العادلة للأراضي والمباني

عند قياس القيمة العادلة للأراضي والمباني، يستفيد المصرف من خبرة لجنة تقييم داخلية تتكون من فرق متخصصة. ويستخدم المصرف تقديرات لاحتساب القيم السوقية استناداً إلى بيانات سوقية حالية قابلة للملاحظة وافتراضات اقتصادية مستقبلية قابلة للدعم. وعلى الرغم من أن إعادة التقييم الرسمية وما يقابلها من تحديثات على "احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني" تتم كل خمس سنوات، فإن لجنة التقييم تجري تقييماً سنوياً لاختبار الانخفاض في القيمة. ويُعد هذا التقييم السنوي مدخلاً رئيسياً لضمان ألا تتجاوز القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات قيمتها القابلة للاسترداد. وتشمل الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل اللجنة معدلات الرسملة، ونمو الإيجارات السوقية، وأفضل وأعلى استخدام للموجودات، معدلة بالإهلاك لتعكس القدرة الخدمية المتبقية للمباني.

إعادة تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم الإدارة بمراجعة دورية لإعادة تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة لأغراض احتساب الإهلاك والإطفاء السنويين، وذلك بالاستناد إلى الحالة العامة للموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة، ويتم تسجيل أي انخفاض في القيمة يتم تحديده في قائمة الدخل.

مخصص الدعاوى والمطالبات

يتم احتساب المخصص القانوني لأي التزامات قانونية وفقاً لآراء المستشار القانوني، والنتائج التاريخية لقضايا مماثلة، والتوقعات المتعلقة بالتطورات القضائية. ولا يتم إثبات المخصصات إلا عند وجود التزام حالي، ويتم عكسها عندما يصبح احتمال تدفق الموارد الخارجة غير مرجح.

٢,٥ اعتماد المعايير الجديدة والمعدلة

في السنة الحالية، اعتمد المصرف جميع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB") ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRIC") التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ذات الصلة بعملياته والنافذة للفترات السنوية التي تبدأ في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.

إن طبيعة هذه التعديلات وأثرها مفصح عنهما أدناه. وعلى الرغم من تطبيق هذه المعايير والتعديلات الجديدة لأول مرة في سنة ٢٠٢٥، إلا أنها لم يكن لها أثر جوهري على القوائم المالية السنوية للمصرف.

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة النافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥

١. انعدام قابلية الصرف تعديلات على معيار المحاسبة الدولي٢١

في آب ٢٠٢٣، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لتحديد كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف، وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عند انعدام قابلية الصرف. كما تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية صرف العملة إلى عملة أخرى، أو التأثير المتوقع لذلك، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. وقد اعتمد المصرف هذه التعديلات.

ولم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة على المعايير القائمة والتي لم تصبح نافذة بعد ولم يعتمدها المصرف مبكراً

في تاريخ الترخيص بإصدار هذه القوائم المالية، كان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر بعض المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات على المعايير القائمة، إلا أنها لم تصبح نافذة بعد ولم يعتمدها المصرف مبكراً.

ولا توجد معايير دولية لإعداد التقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم تصبح نافذة بعد وكان من المتوقع أن يكون لها أثر جوهري على المصرف.

١. تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ و٧)

في أيار ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ بشأن تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية ("التعديلات"). وتشمل التعديلات ما يلي

- توضيح أن إلغاء الاعتراف بالمطلوب المالي يتم في "تاريخ التسوية"، وإدخال خيار للسياسة المحاسبية، إذا تم استيفاء شروط محددة، لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها باستخدام نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية بشأن كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات الخصائص البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والخصائص المشابهة.

- توضيحات بشأن ما يشكل "خصائص عدم الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- إدخال إفصاحات تتعلق بالأدوات المالية ذات الخصائص المشروطة ومتطلبات إفصاح إضافية للأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ويُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر فقط للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ولا ينوي المصرف حالياً التطبيق المبكر لهذه التعديلات

٢. العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ و٧)

في كانون الأول ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ لمعالجة المتطلبات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بالعقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. وتهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تتسم بطبيعتها بالتغير نتيجة اعتمادها على الظروف الطبيعية. وتسعى التعديلات إلى تحسين الاتساق وقابلية المقارنة في القوائم المالية من خلال توضيح ما إذا كان ينبغي معاملة هذه العقود كأدوات مالية أو كعقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير قدر أكبر من الشفافية بشأن المخاطر والآثار المالية المرتبطة بهذه العقود، وبالتالي تزويد المستخدمين بمعلومات أكثر ملاءمة وموثوقية. وتدعم هذه المبادرة التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها عقود الكهرباء المعتمدة على الطبيعة.

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ويُسمح بالتطبيق المبكر، إلا أنه يجب الإفصاح عنه. ولا ينوي المصرف حالياً التطبيق المبكر لهذه التعديلات.

٣. التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية — المجلد ١١

في تموز ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية — المجلد ١١، والتي تتضمن تعديلات طفيفة على خمسة معايير لتوضيح الصياغة، أو تصحيح سهو، أو معالجة تعارضات طفيفة بين متطلبات معايير مختلفة. وتسري هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر..

ولا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف عند اعتمادها. ولا ينوي المصرف حالياً التطبيق المبكر لهذه التعديلات.

٤. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"

في نيسان ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض القوائم المالية". ويُدخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الربح أو الخسارة، بما في ذلك مجاميع ومجاميع فرعية محددة. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الربح أو الخسارة في واحدة من خمس فئات: التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، وضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث تُعد الفئات الثلاث الأولى فئات جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية استناداً إلى "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأساسية والإيضاحات.

وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي ٧ "قائمة التدفقات النقدية"، تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة غير المباشرة من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلية"، وإلغاء الخيار المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. كما توجد تعديلات تبعية على عدة معايير أخرى.

يسري المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨، والتعديلات على المعايير الأخرى، على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، إلا أنه يُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. وسيطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ بأثر رجعي. وسيؤدي هذا المعيار إلى عرض جديد لقائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة، بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

ولا ينوي المصرف حالياً التطبيق المبكر لهذه التعديلات..

٥. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ "الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات"

في أيار ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة الواردة فيه، مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض الواردة في المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية. ولكي تكون المنشأة مؤهلة، يجب في نهاية فترة التقرير أن تكون شركة تابعة وفقاً لتعريف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٠، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، وأن يكون لها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ نافذاً للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر. ونظراً إلى أن المصرف لا يستوفي معايير الأهلية الخاصة بهذا المعيار بسبب خضوعه للمساءلة العامة، فلن يكون لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للمصرف.

٦. تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ "الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات "

في أيلول ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩، والتي قامت بتحديث المعيار لضمان بقاء متطلبات الإفصاح المخفضة للشركات التابعة المؤهلة متسقة مع أحدث التطورات في المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية،

وبشكل خاص تلك التي أدخلها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية". وتوفر هذه التعديلات مزيداً من الوضوح بشأن كيفية قيام المنشآت المؤهلة بعرض أدائها المالي ومركزها المالي عند اختيار إطار الإفصاح المخفض. وتسري هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، تزامناً مع تاريخ نفاذ المعيار الرئيسي، مع السماح بالتطبيق المبكر. ونظراً إلى أن المصرف لا يستوفي معايير الأهلية الخاصة بالمعيار الرئيسي بسبب خضوعه للمساءلة العامة، فلن يكون لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للمصرف.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بصورة متسقة على جميع السنوات المعروضة في هذه القوائم المالية.

٣,١ العملات الأجنبية

المعاملات بالعملة الأجنبية

عند إعداد القوائم المالية، يتم إثبات المعاملات بالعملات غير العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. وفي كل تاريخ تقرير، يعاد ترجمة البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية وفقاً للأسعار السائدة في تاريخ التقرير. أما البنود غير النقدية فلا يعاد ترجمتها وتُقاس بالكلفة التاريخية، باستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية، والتي يعاد ترجمتها وفقاً للأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

وتدرج فروقات الصرف الناشئة عن تسوية البنود النقدية وإعادة ترجمتها ضمن الربح أو الخسارة للفترة. كما تدرج فروقات الصرف الناشئة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة للفترة.

ويمثل الجدول أدناه أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي يتم أيضاً نشرها على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي:

العملة	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
دولار أمريكي	١,٣٠٠.٠٠٠	١,٣٠٠.٠٠٠
يورو	١,٥٢٧.٥٠٠	١,٣٤٥.٨٩٠
جنيه استرليني	١,٧٤٩.٢١٥	١,٦٢٦.٤٣٠
دولار استرالي	٨٦٧.٣٦٠	٨٠٤.٣١٠
اليوان الصيني	١٨٥.٩١٦	١٧٨.٠٩٩
حقوق السحب الخاصة	١,٧٨٠.٣٥٠	١,٦٩٥.٣٦٩
درهم إماراتي	٣٥٣.٩٨٢	٣٥٣.٩٧٣
فرنك سويسري	١,٦٤٠.٢٧٥	١,٤٣٢.٩٨١
دينار أردني	١,٨٣٦.١٥٨	١,٨٣٤.٠٨٦
ين ياباني	٨.٢٩٩	٨.٢٧١

٣,٢ الأدوات المالية

الإثبات والإلغاء الإثبات

يتم إثبات الأصول المالية والالتزامات المالية عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم إلغاء إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية الناشئة عن الأصل المالي، أو في حال احتفاظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية مع التزامه بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل ودون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات عبور، أو عند تحويل الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكيته، أو عند انتقال السيطرة على الأصل المالي.

يتم إلغاء إثبات الالتزامات المالية عند إطفائها أو تسويتها أو إلغائها أو انقضاء مدتها. وفي حال استبدال التزام مالي قائم بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو عند تعديل شروط التزام مالي قائم بشكل جوهري، يُعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء إثبات للالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية المعنية في قائمة الدخل.

تصنيف القياس الأولي للأصول المالية

تُصنف الأصول المالية، بخلاف تلك المصنفة كأدوات تحوط فعالة، ضمن الفئات التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

خلال الفترات المعروضة، لا يوجد لدى البنك أي أصول مالية مصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحديد التصنيف فقط في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- نموذج أعمال البنك لإدارة الأصل المالي.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

القياس اللاحق للأصول المالية

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة

تُقاس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشروط التالية (ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة):

- الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفه حيازة الأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- • أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة، وتكون عبارة عن سداد أصل المبلغ والفائدة فقط على مبلغ الأصل القائم.

بعد الإثبات الأولي، تُقاس هذه الأصول بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم التغاضي عن الخصم عندما يكون أثره غير جوهري.

تندرج تحت هذه الفئة أرصدة البنك لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة، والقروض للبنوك الحكومية والتجارية، والمبالغ المستحقة من وزارة المالية، والقروض للموظفين.

ترد تفاصيل هذه الشروط أدناه:

تقييم نموذج الأعمال

يحدد المصرف نموذج أعماله على المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته للموجودات المالية لتحقيق أهدافه.

ولا يتم تقييم نموذج أعمال المصرف على أساس كل أداة على حدة، بل على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة، ويستند إلى عوامل قابلة للملاحظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج ورفع التقارير بشأنها إلى موظفي الإدارة العليا الرئيسيين في المنشأة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص كيفية إدارة تلك المخاطر.

ويستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ سيناريوهات "أسوأ حالة" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. وإذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة تختلف عن توقعات المصرف الأصلية، فإن المصرف لا يغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج، بل يأخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تقييم الموجودات المالية المنشأة حديثاً أو المتناه حديثاً مستقبلاً.

اختبار سداد أصل المبلغ والفائدة فقط على مبلغ الأصل القائم

كخطوة ثانية في عملية التصنيف، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار سداد أصل المبلغ والفائدة فقط على مبلغ الأصل القائم.

ويُعرَّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بأنه القيمة العادلة للموجود المالي عند الاعتراف الأولي، وقد يتغير على مدى عمر الموجود المالي (على سبيل المثال، إذا كانت هناك سداد لأصل الدين أو إطفاء للعلاوة/الخصم).

وعادةً ما تتمثل أهم عناصر الفائدة في ترتيب الإقراض في المقابل عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. ولإجراء تقييم سداد أصل المبلغ والفائدة فقط على مبلغ الأصل القائم ، يمارس المصرف الحكم المهني ويأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة مثل العملة التي يكون الموجود المالي مقوماً بها، والفترة التي يتم تحديد سعر الفائدة عنها.

وعلى العكس من ذلك، فإن الشروط التعاقدية التي تُدخل تعرضاً يزيد عن الحد الأدنى غير الجوهري للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لا ترتبط بترتيب إقراض أساسي، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تمثل فقط دفعات أصل الدين والفائدة على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، يتعين قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تُثبت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. وتُثبت التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. وتُستحق الفائدة المكتسبة على الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي، مع الأخذ في الاعتبار أي خصم/علاوة وتكاليف المعاملات المؤهلة التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من الأداة. أما الفائدة المكتسبة على الموجودات التي يُطلب قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتُثبت باستخدام سعر الفائدة التعاقدي.

ويقع احتياطي الذهب الخاص بالمصرف ضمن هذه الفئة من الأدوات المالية.

تصنيف وقياس المطلوبات المالية

بما أن المعالجة المحاسبية للمطلوبات المالية بقيت إلى حد كبير كما هي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، فإن المطلوبات المالية للمصرف لم تتأثر باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إلا أنه ولأغراض الاكتمال، تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية أدناه.

تشمل المطلوبات المالية للمصرف أذونات الخزينة المصدرة، وودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى، والمبالغ المستحقة إلى الحكومات الأجنبية والبنوك، والمبالغ المستحقة إلى صندوق النقد الدولي، والمبالغ المستحقة إلى المؤسسات الحكومية، والمطلوبات الأخرى.

ويتم قياس المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وعند الاقتضاء، تُعدل بتكاليف المعاملة ما لم يكن المصرف قد صنف المطلوب المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وبعد ذلك، يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، باستثناء المشتقات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم إثباتها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح أو الخسائر في الربح أو الخسارة.

وتُدرج جميع التكاليف المتعلقة بالفوائد، وعند الاقتضاء، التغيرات في القيمة العادلة للأداة التي يتم الإبلاغ عنها في الربح أو الخسارة، ضمن تكاليف التمويل أو إيرادات التمويل.

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم المصرف بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الاعتراف الأولي بها، إلا في الحالات النادرة التي يغير فيها المصرف نموذج أعماله لإدارة تلك الموجودات المالية. أما المطلوبات المالية فلا يعاد تصنيفها مطلقاً.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويُدرج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق قانوني نافذ حالياً لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها، ويكون المصرف ينوي إما التسوية على أساس الصافي أو تحقق الموجود وتسوية المطلوب في الوقت ذاته.

٣,٣ انخفاض قيمة الأصول المالية

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ نشأته، يقارن البنك بين مخاطر حدوث تعثر خلال العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند النشأة، وذلك باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية المتبعة في عمليات إدارة المخاطر القائمة لدى البنك.

يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل دوري لكل تعرض فردي بناءً على ثلاثة عوامل. وفي حال أشار أي من العوامل التالية إلى حدوث زيادة جوهرية، يتم نقل الأداة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

- وضع عتبات للزيادة الجوهرية بناءً على التغير في احتمالات التعثر للأداة المالية مقارنة بالإثبات الأولي.
- اعتبار إعادة الهيكلة و/أو إعادة الجدولة للأصل المالي خلال فترة التقييم مؤشراً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تعتبر الأدوات التي استحق سدادها وتأخرت لأكثر من ٣٠ يوماً قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وبناءً على المنهجية الصادرة عن البنك، يُفترض حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصل المالي عند التأخر في السداد لمدة ٣٠ يوماً.

تعتمد الانتقالات بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأصول المالية منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ التقرير. ويُعد تحديد الانخفاض في القيمة الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مماثلاً للتقييم الفردي للأصول المالية بحثاً عن أدلة موضوعية على انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، كما هو موضح في "تعريف التعثر" أدناه.

العوامل الاقتصادية الكلية، والمعلومات المستقبلية، والسيناريوهات المتعددة

يجب أن يأخذ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والظروف الحالية، بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والمؤيدة للأحداث والظروف الاقتصادية المستقبلية. ويتطلب تقدير وتطبيق المعلومات المستقبلية إعمال حكم تقديري هام بالتعاون مع خبراء دوليين في هذا المجال.

تعتمد مدخلات احتمال التعثر، والخسارة في حال التعثر، والتعرض عند التعثر المستخدمة لتقدير مخصصات خسائر الائتمان للمرحلتين الأولى والثانية على نماذج مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات فيها) الأكثر ارتباطاً بخسائر الائتمان في المحفظة المعنية. وسيتضمن كل سيناريو اقتصاد كلي مستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة توقعات للمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة.

يعد تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية تقديراً موزوناً بالاحتمالات ومخصوماً يأخذ في الاعتبار معلومات سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية للسنوات الخمس القادمة. وسيعتمد السيناريو الأساسي على توقعات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة)، بينما يتم وضع السيناريوهات المتفائلة والمتشائمة قياساً على السيناريو الأساسي بناءً على ظروف اقتصادية بديلة محتملة منطقياً.

تعريف التعثر

يتماشى تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم الانتقال بين المراحل مع التعريف المستخدم من قبل اللجنة التوجيهية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. لا يضع المعيار تعريفاً محدداً للتعثر، ولكنه يتضمن افتراضاً قابلاً للدحض بحدوث التعثر عندما يتجاوز التأخر في سداد التعرض ٩٠ يوماً، أو عندما يُعتبر من غير المرجح أن يقوم المدين بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على البنك مراعاة الحد الأقصى لفترة التدفق النقدي المتوقع التي يكون خلالها البنك معرضاً لمخاطر الائتمان. يجب أخذ جميع الشروط التعاقدية في الاعتبار عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات السداد المسبق وخيارات التمديد والتجديد. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها استحقاق ثابت، يتم تقدير العمر المتوقع بناءً على الفترة التي يكون خلالها البنك معرضاً لمخاطر الائتمان وحيث لا يمكن تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

التقييم الجماعي مقابل الفردي

تتمثل سياسة البنك في تحديد الخصائص المشتركة (المواصفات) التي تم قياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان عليها على أساس جماعي أو أساس فردي كما يلي:

- الأرصدة لدى البنوك المركزية: فرديا على مستوى البنك
- الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: فرديا على مستوى البنك
- الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة: فرديا على مستوى أداة الدين
- المبالغ المستحقة من وزارة المالية: فرديا على مستوى أداة الدين
- القروض للبنوك الحكومية والتجارية: فرديا على مستوى التسهيل
- القروض للموظفين: جماعيا على مستوى نوع القرض (قروض سكنية، قروض بمدة استحقاق سبع سنوات وقروض لأغراض طبية)

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وأصول الدين المالية الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، جنباً إلى جنب مع التزامات القروض وعقود الضمان المالي، ويشار إليها جميعاً في هذا القسم باسم "الأدوات المالية".

يعتمد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على خسائر الائتمان المتوقع نشوؤها على مدار عمر الأصل (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر أو، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ النشأة، وفي هذه الحالة، يعتمد المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر على أداة مالية والتي تكون ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير..

يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو أساس جماعي، اعتماداً على طبيعة محفظة الأدوات المالية الكامنة.

لقد وضع البنك سياسة لإجراء تقييم دوري عما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي، من خلال النظر في التغيير في مخاطر حدوث التعثر على مدار العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتجميع أصوله المالية في المرحلة ١، والمرحلة ٢، والمرحلة ٣، كما هو موضح أدناه:

الرحلة ١: عندما يتم إثبات الأصول المالية لأول مرة، يعترف البنك بمخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. تشمل المرحلة ١ أيضاً الأصول المالية حيث تحسنت مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيفها من المرحلة ٢.

المرحلة ٢: عندما يظهر أصل مالي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ النشأة، يسجل البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر. تشمل المرحلة ٢ أيضاً الأصول المالية حيث تحسنت مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيفها من المرحلة ٣.

المرحلة ٣: الأصول المالية التي تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً. يسجل البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر.

بالنسبة للأصول المالية التي ليس لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي. ويعتبر هذا إلغاء إثبات (جزئي) للأصل المالي.

يحتسب البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على ثلاثة سيناريوهات موزونة بالاحتمالات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بتقريب لسعر الفائدة الفعلي. العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

يتم عرض آلية حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أدناه والعناصر الرئيسية هي كما يلي:

احتمال التعثر: هو تقدير لمدى احتمالية التعثر خلال أفق زمني معين. قد يحدث التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة التي يتم تقييمها.

التعرض عند التعثر: هو تقدير للتعرض في تاريخ تعثر مستقبلي، مع مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والفائدة، سواء كانت مقررة بموجب العقد أو غير ذلك، والمسوبات المتوقعة على التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة من الدفعات الفائتة.

الخسارة في حال التعثر: هي تقدير للخسارة الناشئة في حالة حدوث تعثر في وقت معين. وهي تعتمد على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، بما في ذلك التدفقات الناشئة عن تسييل أي ضمانات. وعادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ البنك في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (الحالة الأساسية، والمتفائلة، والمتشائمة). ترتبط كل منها باحتمالات تعثر، وتعرض عند التعثر، وخسارة في حال التعثر مختلفة. يتم وزن هذه السيناريوهات بنسبة ٤٠٪، و٣٠٪، و٣٠٪ على التوالي، لاشتقاق الخسارة الائتمانية المتوقعة النهائية الموزونة بالاحتمالات.

إن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هو العمر التعاقدي للأداة المالية ما لم يكن للبنك الحق القانوني في استدعائها في وقت أبكر.

يتم محاسبة خسائر الانخفاض في القيمة ورد المخصصات والإفصاح عنها بشكل منفصل عن خسائر أو أرباح التعديل التي يتم المحاسبة عنها كتعديل لإجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

تتلخص آلية طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة أدناه:

المرحلة ١:	يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر على أداة مالية والتي تكون ممكنة خلال ال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. يحتسب البنك مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهراً بناءً على توقع حدوث تعثر في الـ ١٢ شهراً التالية لتاريخ التقرير. يتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة لـ ١٢ شهراً هذه على التعرض عند التعثر المتوقع ومضروبة في الخسارة في حال التعثر المتوقعة ومخصومة بتقريب لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. يتم إجراء هذا الحساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة ٢:	عندما يظهر أصل مالي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ النشأة، يسجل البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر. الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام سيناريوهات متعددة، ولكن يتم تقدير احتمالية التعثر والخسارة في حال التعثر على مدار عمر الأداة. يتم خصم العجز النقدي المتوقع بتقريب لسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
المرحلة ٣:	بالنسبة للأصول المالية التي تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً، يعترف البنك بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر لذلك التعرض الائتماني. الطريقة مماثلة لتلك الخاصة بأصول المرحلة ٢، مع تحديد احتمال التعثر عند ١٠٠٪ ومع نسبة خسارة في حال التعثر أعلى من المرحلة ١ والمرحلة ٢.

المعلومات المستقبلية

في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة به، يعتمد البنك على نطاق واسع من المعلومات المستقبلية كمدخلات اقتصادية، مثل:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي
- مؤشرات أسعار النفط
- مؤشرات أداء الأسواق المالية

قد لا تلتقط المدخلات والنماذج المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة دائماً جميع خصائص السوق في تاريخ القوائم المالية. ولعكس ذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية أو تراكبات أحياناً كتعديلات مؤقتة عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية بشكل كبير.

تقييم الضمانات

لتخفيف مخاطر الائتمان على الأصول المالية، يسعى البنك إلى استخدام الضمانات، حيثما أمكن ذلك. تأتي الضمانات في أشكال مختلفة، مثل النقد، والأوراق المالية، والضمانات الحكومية، والأصول غير المالية الأخرى، والتعزيزات الائتمانية.

لا يتم تسجيل الضمانات في بيان المركز المالي للبنك، ما لم يتم وضع اليد عليها. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم تقييمها بشكل عام كحد أدنى عند النشأة وإعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات، على سبيل المثال، النقد أو الأوراق المالية، يومياً.

شطب الديون

يتم شطب الأصول المالية إما جزئياً أو بالكامل فقط عندما يتوقف البنك عن متابعة التحصيل.

إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسائر المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولاً كإضافة للمخصص الذي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. أي استردادات لاحقة يتم قيدها لحساب مصروفات خسائر الائتمان.

القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بتقديم تنازلات أو تعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة للصعوبات المالية للمقترض، (بدلاً من وضع اليد أو فرض تحصيل الضمانات). يعتبر البنك القرض "متعثراً عليه" عندما يتم تقديم مثل هذه التنازلات أو التعديلات نتيجة لصعوبات مالية حالية أو متوقعة للمقترض. قد تتضمن إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات الدفع والموافقة على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المعاد هيكلتها للمساعدة في ضمان استمرارية احتمالية حدوث المدفوعات المستقبلية. يتم تحديد قرارات إلغاء الإثبات والتصنيف بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس كل حالة على حدة. إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بقرض ما، يتم الإفصاح عنه وإدارته كأصل معاد هيكلته منخفض القيمة من المرحلة ٣ حتى يتم تحصيله أو شطبه.

لجنة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

لضمان الامتثال السليم لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تم تشكيل لجنة توجيهية تتكون من المدير العام لمديرية المحاسبة، والمدير العام لمديرية الدين العام والمدير العام لمديرية الاستثمار بالإضافة إلى رئيس دائرة إدارة المخاطر، مع مسؤوليات تقديم القرارات بشأن خطة العمل المتعلقة بالتنفيذ والاعتماد للمعيار لضمان تحديث جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى عرض نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإدارة العليا واللجان ذات الصلة بمجلس الإدارة.

٣,٤ انخفاض قيمة الأصول غير المالية

انخفاض قيمة الأصول الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، يراجع البنك القيم الدفترية لأصوله الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الأصول قد عانت من خسارة انخفاض في القيمة. وإذا وجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير المبلغ الاسترادادي للأصل من أجل تحديد مدى خسارة انخفاض القيمة، إن وجدت.

المبلغ الاسترادادي هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة القيد الاستخدام، أيهما أعلى. وعند تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لأجلها.

إذا تم تقدير المبلغ الاسترادادي للأصل بأنه أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه الاسترادادي. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة فوراً في الربح أو الخسارة، ما لم يكن الأصل المعني مُثبتاً بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة تُعامل خسارة انخفاض القيمة كنقص في إعادة التقييم.

عندما تنعكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل لمبلغه الاسترادادي، بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة فوراً في الربح أو الخسارة، ما لم يكن الأصل المعني مُثبتاً بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

الأصول التي لها عمر نافع غير محدد لا تخضع للاستهلاك ويتم اختبارها سنوياً للانخفاض في القيمة. أما الأصول التي تخضع للاستهلاك فيتم مراجعتها للانخفاض في القيمة كلما أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون استردادية. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن مبلغه الاسترادادي.

المبلغ الاسترادادي هو صافي سعر البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير المبلغ الاسترادادي لأصل أو وحدة توليد نقد بأنه أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد إلى مبلغه الاسترادادي. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة كمصروف فوراً، ما لم يكن الأصل المعني مُثبتاً بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة تُعامل خسارة انخفاض القيمة كنقص في إعادة التقييم.

عندما تنعكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد إلى التقدير المعدل لمبلغه الاسترادادي، ولكن بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل أو وحدة توليد النقد في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة كدخل فوراً، ما لم يكن الأصل المعني مُثبتاً بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة يُعامل أي عكس لخسارة انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

٣,٥ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن المعاملة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر نفعاً متاحاً للبنك. يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون بناءً على مصلحتهم الاقتصادية الفضلى.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل في أفضل وأعلى استخدام له، أو من خلال بيعه لمشارك آخر في السوق قد يستخدم الأصل في أفضل وأعلى استخدام له.

يستخدم البنك تقنيات التقييم المناسبة في ظل الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم استخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تُصنف جميع الأصول والالتزامات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن تسلسل هرمي للقيمة العادلة، موصوف كما يلي، بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ - أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة.
- المستوى ٢ - تقنيات التقييم التي تكون فيها أدنى مدخلات جوهرية لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى ٣ - تقنيات التقييم التي تكون فيها أدنى مدخلات جوهرية لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في القوائم المالية على أساس دوري، يحدد البنك ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، حدد البنك فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣,٦ احتياطي الذهب

يتم إثبات احتياطي الذهب أولياً بالقيمة المعادلة في تاريخ الحيازة، بينما تُسجل تكاليف الشراء في قائمة الربح أو الخسارة عند الحيازة. ولاحقاً للإثبات الأولي، يُقاس الذهب بالقيمة العادلة، والتي تمثل سعر ذهب لندن كما هو منشور من قبل ريفينيتيف ومنصة سوق الذهب (LBMA and Refinitiv) في تاريخ التقرير.

يحتفظ البنك المركزي العراقي بالذهب كجزء من إدارته للاحتياطيات الأجنبية لأغراض الحفاظ على القيمة على المدى الطويل وأغراض السيولة، وليس لديه نية حالية للتصرف فيه. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المتحققة الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للذهب، بما في ذلك آثار ترجمة العملات الأجنبية، في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم الإفصاح عن احتياطي إعادة تقييم الأرباح المتراكمة ضمن "احتياطي إعادة تقييم الذهب" داخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

٣,٧ النقد والنقد المعادل

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق، والحسابات الجارية لدى البنوك المركزية، والحسابات الجارية لدى البنوك المحلية والأجنبية، والودائع قصيرة الأجل ذات استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية من التغيرات في قيمتها العادلة، ويستخدمها البنك في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

٣,٨ الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي والمباني، المحتفظ بها للاستخدام في قائمة المركز المالي بتكلفتها ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة لاحقة. ويتم المحاسبة عن التغيرات في العمر النافع المتوقع عن طريق تغيير فترة أو طريقة الاستهلاك، حسب الاقتضاء، وتُعامل كتغيرات في التقديرات المحاسبية.

تُدرج المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة المتراكم، إن وجد.

تُقاس الأراضي والمباني بالقيمة العادلة ناقصاً الاستهلاك المتراكم للمباني وخسائر انخفاض القيمة المثبتة منذ تاريخ إعادة التقييم. ويتم إجراء التقييمات من قبل مقيمين داخليين أو خارجيين بتكرار كافٍ لضمان عدم اختلاف القيمة الدفترية للأصل المعاد تقييمه جوهرياً عن قيمته العادلة.

تُسجل الأرباح غير المتحققة من إعادة تقييم الأراضي والمباني في الدخل الشامل الآخر وتُقيد في "احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني" ضمن حقوق الملكية. ومع ذلك، وبقدر ما يعكس ذلك عجزاً في إعادة تقييم نفس الأصل تم الاعتراف به مسبقاً في قائمة الدخل، يتم الاعتراف بالزيادة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بعجز إعادة التقييم في قائمة الدخل، باستثناء القدر الذي يعوض فيه فائضاً موجوداً لنفس الأصل معترفاً به في احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني.

تتضمن التكلفة سعر الشراء بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة والتكاليف الأخرى المنسوبة مباشرة.

يتم رسملة النفقات اللاحقة إذا نشأت منافع اقتصادية مستقبلية من هذه النفقة. ويتم الاعتراف بجميع النفقات الأخرى، بما في ذلك الإصلاح والصيانة، في قائمة الربح أو الخسارة عند حدوثها.

يُحمل الاستهلاك على نتائج السنة أو يُضاف إلى تكلفة أصل آخر على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار النافعة المقدرة للأصول الفردية. يبدأ الاستهلاك عندما تكون الأصول متاحة للاستخدام. لا تُستهلك الأراضي.

الأعمار النافعة المقدرة هي كما يلي:

المباني	١٠-٣٠ سنوات
السيارات	٥ سنوات
الحسابات والأثاث والتركيبات	٣-٥ سنوات

تتم مراجعة القيم الدفترية للمباني والمعدات للانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون استردادية. وإذا وجد أي مؤشر من هذا القبيل وحيثما تتجاوز القيم الدفترية المبلغ الاستردادي المقدر، يتم تخفيض قيمة الأصول إلى مبلغها الاستردادي. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل.

يتم إلغاء إثبات بند من الممتلكات والمعدات عند التصرف فيه أو عندما لا يتوقع حدوث منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التصرف فيه. ويتم تحديد الربح أو الخسارة الناشئة عن التصرف في أو استبعاد بند من الممتلكات والمعدات على أنه الفرق بين حصيلة المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف به في قائمة الربح أو الخسارة في السنة التي يتم فيها إلغاء إثبات الأصل.

٣,٩ الأصول غير الملموسة

تتكون الأصول غير الملموسة من برامج الحاسوب، والتي تُقاس بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإطفاء في قائمة الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى العمر المقدر. يتراوح العمر النافع المقدر لهذه الأصول غير الملموسة بين ٣ إلى ٥ سنوات.

٣,١٠ أصول أخرى

يتم إثبات الأصول الأخرى أولياً بسعر المعاملة. وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم تكوين مخصص لانخفاض قيمة الأصول الأخرى عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن البنك لن يكون قادراً على تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للمبالغ المدينة.

٣,١١ حقوق الملكية

تمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته، والمملوكة حصراً لجمهورية العراق، ولا يمكن نقل ملكيتها أو رهنها، ولا يتم توزيع أي أرباح مقابل هذه الأسهم.

تمثل الاحتياطيات العامة والطوارئ الأرباح غير القابلة للتوزيع من السنوات السابقة وفقاً للمادة ٥ من الفقرة ٤ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤

تشمل الأرباح المحتجزة أرباح (خسائر) السنة الحالية ويتم توزيعها لاحقاً على الاحتياطيات العامة والطوارئ.

يمثل احتياطي إعادة تقييم الذهب صافي الأرباح أو الخسائر غير المتحققة الناشئة عن إعادة القياس الدوري لسبائك الذهب بأسعار السوق الحالية، وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك والمعايير الدولية.

يتكون احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني من التراكمي لصافي التغير في القيمة العادلة، والذي يمثل الفائض في المبلغ المعاد تقييمه عن التكلفة التاريخية، مخصوماً منه أي استهلاك أو انخفاض في القيمة لاحق.

٣,١٢ العملة المصدرة

تمثل العملة المصدرة مطلوبات البنك فيما يتعلق بالأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية بالدينار العراقي المصدرة كعملة قانونية بموجب قانون البنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٤.

القياس والإثبات:

تُقاس المطلوبات بالقيمة الاسمية للعملة المصدرة. ويتم إثباتها في بيان المركز المالي عند إصدار العملة للتداول (عند خروجها من خزائن البنك وتسليمها إلى البنوك التجارية أو الأطراف الثالثة الأخرى).

إلغاء الإثبات:

يتم خصم الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية المعادة إلى البنك من رصيد العملة المصدرة عند الاستلام والتحقق. ولا تمثل الأوراق النقدية غير المصدرة، وكذلك تلك المعادة والمحتفظ بها في خزائن البنك لإعادة التوزيع أو الإتلاف، مطلوبات على البنك ولا يتم إثباتها في القوائم المالية.

سحب وإتلاف العملة:

يتم سحب الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية التي يتبين أنها غير صالحة للتداول بسبب التلف أو التمزق أو الضرر من السوق وتخصص للإتلاف. ويطبق البنك معايير فنية محددة لتقييم جودة وأصالة العملة المعادة. وبمجرد استيفاء معايير الإتلاف هذه - والتي تتضمن عادةً تأكيد حالة الورقة النقدية كـ "غير صالحة" واستكمال عملية التحقق - يتم إتلاف العملة فعلياً تحت إشراف لجنة مخصصة.

تكاليف الطباعة والسك:

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بطباعة الأوراق النقدية وسك المسكوكات المعدنية في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه التكاليف.

٣,١٣ مطلوبات أخرى

يتم إثبات المطلوبات الأخرى أولياً بسعر المعاملة وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إثبات المطلوبات عن المبالغ التي ستُدفع في المستقبل مقابل سلع أو خدمات تم استلامها، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أم لا.

٣,١٤ المخصصات

يتم إثبات المخصص في بيان المركز المالي عندما يكون على البنك التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير موثوق به. وإذا كان الأثر جوهرياً، يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، وعند الاقتضاء، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

٣,١٥ الأصول الائتمانية

يقدم البنك خدمات الحفظ وإدارة الأصول لحكومة العراق والبنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى. يتم الاحتفاظ بهذه الأصول بصفة أمانة (صفة ائتمانية) ولا تعتبر من أصول البنك؛ وبناءً عليه، لا يتم إثباتها في بيان المركز المالي.

٣,١٦ صافي دخل الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية المدرة للفائدة ضمن "صافي دخل الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و"مصروفات فوائد" في قائمة الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

سعر الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو لفترة أقصر، حسب الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي. ويتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعد تزايدية ومنسوبة مباشرة لترتيب إقراض محدد، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى.

يتم احتساب إيرادات الفوائد/مصروفات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية غير المنخفضة القيمة ائتمانياً (أي بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل لأي مخصص خسائر ائتمانية متوقعة)، أو على التكلفة المطفأة للالتزامات المالية.

٣,١٧ صافي دخل الرسوم والعمولات

تُدرج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي لأصل مالي أو التزام مالي (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) ضمن إيرادات ومصروفات الفوائد.

أما إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولات التحويل، وعمولات تنسيق الفروع، فيتم الاعتراف بها عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

٤ احتياطي الذهب واحتياطي إعادة تقييم الذهب

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
احتياطي الذهب في الخارج	٣٠,٧٣٣,٥٣٨	١٧,٣٧٥,٧٤٠
احتياطي الذهب في خزائن البنك المركزي العراقي	٧٥٣,٩٥٠	٤٥٨,٥٤٦
مسكوكات ذهبية في خزائن البنك المركزي العراقي	٥,٩٢٦	٣,٦٠٤
	٣١,٤٩٣,٤١٤	١٧,٨٣٧,٨٩٠

كانت الحركة على احتياطي الذهب خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥	٢٠٢٤
كما في ١ كانون الثاني	١٧,٨٣٧,٨٩٠	١٢,٢٩٥,٤٤٧
سبائك ذهب مشتراة خلال السنة*	١,٧٦٤,٤٦٥	٢,٠٥٠,٨٩٢
التغير في القيمة العادلة	١١,٨٩١,٠٥٩	٣,٤٩١,٥٥١
كما في ٣١ كانون الأول	٣١,٤٩٣,٤١٤	١٧,٨٣٧,٨٩٠

*وفقاً لسياسة إدارة الاستثمار الخاصة بالبنك، خول مجلس إدارة البنك المركزي العراقي حيازة احتياطيات ذهب إضافية خلال عام ٢٠٢٥. وبلغ إجمالي المشتريات للسنة ٣٨٥,٨٥٧ أونصة، بتكلفة إجمالية قدرها ١,٣٥٧ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١,٧٦٤,٤٦٥ مليون دينار عراقي). وتُقاس هذه الحيازات بالقيمة العادلة بما يتماشى مع السياسة المحاسبية للبنك الخاصة بالمعادن النفيسة.

كانت الحركة على احتياطي إعادة تقييم الذهب خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥	٢٠٢٤
كما في ١ كانون الثاني	٧,٢٥٧,٥٦٧	٣,٧٦٦,٠١٦
أرباح إعادة تقييم الذهب للسنة	١١,٨٩١,٠٥٩	٣,٤٩١,٥٥١
كما في ٣١ كانون الأول	١٩,١٤٨,٦٢٦	٧,٢٥٧,٥٦٧

شهد احتياطي إعادة تقييم الذهب زيادة جوهرية خلال عام ٢٠٢٥، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار الذهب في الأسواق العالمية. ووفقاً للسياسة المحاسبية للبنك، تمت إعادة تقييم حيازات الذهب إلى سعر ذهب لندن (LBMA) بحسب ريفينيتيف (Refinitiv) في تاريخ التقرير.

يلخص الجدول التالي سعر السوق للأونصة الواحدة المستخدم لتقييم احتياطيات الذهب لدى البنك:

بالدولار الأمريكي	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	التغير
سعر الذهب للأونصة الواحدة	٤,٣١٤.١٢	٢,٦٢٣.٨١	%٦٤,٤٢

تم الاعتراف بالأرباح غير المتحققة الناشئة عن حركة الأسعار هذه، والتي بلغ مجموعها ١١,٨٩١,٠٥٩ مليون دينار عراقي، في قائمة الربح أو الخسارة، وتم تحويلها لاحقاً إلى احتياطي إعادة تقييم الذهب ضمن حقوق الملكية.

٥ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
نقد في الصندوق	١,٩٠٧,٤١٣	٢,٠٩٢,٣١٦
وديعة لأجل لدى بنك فرنسا	١٢,١٦٩,٤٤٧	١٣,٠١٢,١٣٥
وديعة لأجل لدى بنك إنجلترا	٣,٢٤٧,٠٤٥	٤,٢٩٠,٧٦٢
حساب جاري لدى بنك فرنسا	٤٠,٢٠٧	٣٤٦,٩٢٥
حساب جاري لدى بنك إنجلترا	٤,١١٣	٢٤,١٢٩
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك	-	٢,٦٩٨
حساب جاري لدى بنك الشعب الصيني	١٩٠	١٣,٦٣٥
حساب جاري لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦٨	٦٨
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الأسترالي	٣٣	٧,٦٦٢
ودائع ليلة واحدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك	٣٦٤,١٣٠	٢,٤٥٩,٩٨٩
	١٧,٧٣٢,٦٤٦	٢٢,٢٥٠,٣١٩

بلغت الودائع غير المدرة للفائدة وغير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ٤٤,٦١١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٩٥,١١٧ مليون دينار عراقي).

بلغت الودائع المدرة للفائدة وغير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ١٥,٧٨٠,٦٢٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٩,٧٦٢,٨٨٦ مليون دينار عراقي).

بلغت الودائع غير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ذات الاستحقاق الذي يزيد عن ٣ أشهر ١١,٦٤٦,١٠٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٢,١٢٢,٤٦٩ مليون دينار عراقي).

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣٠ *تحليل الاستحقاق* للحصول على تحليل مفصل للاستحقاقات التعاقدية.

يمثل الجدول أدناه تصنيف الأرصدة وفقاً للتصنيف والمرحلة:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
درجة عالية المستوى	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	-	-
	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	-	-	-	-
	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
درجة عالية المستوى	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	-	-
	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	-	-	-	-
	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩

٦ أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حسابات جارية لدى مصارف أجنبية	٣,٣٥٢,٦٦٧	١,٣٧٥,٤١٠
حسابات جارية لدى مصارف محلية	١١٨,٢٠٨	٥٨,٩٩١
وادئع لأجل لدى مصارف أجنبية	٢٥,٢٢٢,٦٠٤	٢٨,٧١٧,٣٩٧
حسابات استثمار لليلة واحدة لدى مصارف أجنبية	٣,٦٥٥,٨٣٧	٤٢٦,٠٥٢
ودائع مجمدة وقديمة موقوفة لدى مصارف أجنبية *	٥٤٢,٧٥٥	٥١٥,٩٩٠
	٣٢,٨٩٢,٠٧١	٣١,٠٩٣,٨٤٠
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية**	(٥٤٢,٧٨١)	(٥١٦,٠١٦)
	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	٣٠,٥٧٧,٨٢٤

بلغت الودائع غير المدرة للفائدة وغير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ٣,٤٧٠,٨٧٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١,٤٣٤,٤٠١ مليون دينار عراقي).

بلغت الودائع المدرة للفائدة وغير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ٢٨,٨٧٨,٤٤١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٩,١٤٣,٤٤٩ مليون دينار عراقي).

بلغت الودائع غير المقيدة وغير المنخفضة القيمة ذات الاستحقاق الذي يزيد عن ٣ أشهر ٢٣,١٨٤,٣١٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٣,٢٣٩,٢٨٤ مليون دينار عراقي).

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣٠ *تحليل الاستحقاق* للحصول على تحليل مفصل للاستحقاقات التعاقدية.

* بلغت الودائع المقيدة والمنخفضة القيمة ٥٤٢,٧٥٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٥١٥,٩٩٠ مليون دينار عراقي).

قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أن على جميع الدول الأعضاء التي توجد فيها أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية للحكومة العراقية السابقة أو مؤسساتها أو شركاتها أو وكالاتها الحكومية، والموجودة خارج العراق كما في ٢٢ أيار ٢٠٠٣، أن تجمّد تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية وأن تتسبب فوراً في تحويلها إلى صندوق تنمية العراق (DFI)، ما لم تكن تلك الأموال نفسها موضوعاً لحجز أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي سابق.

لم تقم بعض البنوك بتحويل الأرصدة إلى حساب صندوق تنمية العراق، كما تم تحويل الأرصدة لدى البنوك الأمريكية إلى الخزانة الأمريكية. ولا تزال المراسلات مع هذه البنوك مستمرة لغرض تسوية هذه الأرصدة في السجلات. وبسبب غياب التفاصيل، لم يقم البنك المركزي العراقي بإعداد مطابقات لبعض الأرصدة المجمدة والقديمة الموقوفة لدى البنوك الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. وقد تم رصد مخصص كامل لهذه الأرصدة.

يمثل الجدول أدناه تصنيف الأرصدة وفقاً للدرجة والمرحلة:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة عالية المستوى	٣٢,٣٤٩,٣١٦	-	-	٣٢,٣٤٩,٣١٦
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	٥٤٢,٧٥٥	٥٤٢,٧٥٥
	٣٢,٣٤٩,٣١٦	-	٥٤٢,٧٥٥	٣٢,٨٩٢,٠٧١
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٢٦)	-	(٥٤٢,٧٥٥)	(٥٤٢,٧٨١)
	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	-	-	٣٢,٣٤٩,٢٩٠

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة عالية المستوى	٣٠,٥٧٧,٨٥٠	-	-	٣٠,٥٧٧,٨٥٠
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	٥١٥,٩٩٠	٥١٥,٩٩٠
	٣٠,٥٧٧,٨٥٠	-	٥١٥,٩٩٠	٣١,٠٩٣,٨٤٠
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٢٦)	-	(٥١٥,٩٩٠)	(٥١٦,٠١٦)
	٣٠,٥٧٧,٨٢٤	-	-	٣٠,٥٧٧,٨٢٤

** كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٢٦	-	٥١٥,٩٩٠	٥١٦,٠١٦
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
تعديلات ترجمة العملات الأجنبية	-	-	٢٦,٧٦٥	٢٦,٧٦٥
كما في ٣١ كانون الأول	٢٦	-	٥٤٢,٧٥٥	٥٤٢,٧٨١

تُعزى الزيادة في مخصص أرصدة المرحلة ٣ خلال عام ٢٠٢٥ بشكل حصري إلى تعديلات ترجمة العملات الأجنبية التي بلغ مجموعها ٢٦,٧٦٥ مليون دينار عراقي، مما يعكس إعادة تقييم الأصول المجمدة الأساسية المقومة بالعملات الأجنبية. ولم يتم الاعتراف بأي خسائر انخفاض قيمة إضافية أو عكس لها خلال السنة.

كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٢٦	-	٥٣٠,٤٩٩	٥٣٠,٥٢٥
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
تعديلات ترجمة العملات الأجنبية	-	-	(١٤,٥٠٩)	(١٤,٥٠٩)
كما في ٣١ كانون الأول	٢٦	-	٥١٥,٩٩٠	٥١٦,٠١٦

تُعزى الانخفاض في مخصص أرصدة المرحلة ٣ خلال عام ٢٠٢٤ بشكل حصري إلى تعديلات ترجمة العملات الأجنبية التي بلغ مجموعها ١٤,٥٠٩ مليون دينار عراقي، مما يعكس إعادة تقييم الأصول المجمدة الأساسية المقومة بالعملات الأجنبية. ولم يتم الاعتراف بأي أعباء انخفاض قيمة إضافية أو عكس لها خلال السنة.

٧ موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
سندات صادرة عن حكومات أجنبية ومصارف حكومية أجنبية	٢٢,٢٦٤,٩٤٤	٣٤,٨٨٨,٦٩٩
سندات صادرة عن مؤسسات مالية ودولية	١٥,٨٥٣,٠٢٦	١٦,٨٢٣,٦٩٩
سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات مالية أجنبية	٣,٣٩٩,٢٠٠	٣,٤٧٤,٣٢٨
صكوك صادرة عن مصارف إسلامية أجنبية	٢,٦٢٤,٤٨٥	٣,٠٦١,٥٦٩
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة*	(٦)	(٧٠٦)
	٤٤,١٤١,٦٤٩	٥٨,٢٤٧,٥٨٩

تتراوح متوسط أسعار الفائدة على الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة بين ٠,٠٠٪ و ٦,٢٥٪ وتستحق بين عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٣٤ (٢٠٢٤: ٠,٠٠٪ و ٤,٠٠٦٪ وتستحق بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٤).

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣٠ *تحليل الاستحقاق* للحصول على تحليل مفصل للاستحقاقات التعاقدية.

تتكون الموجودات مالية بالتكلفة المطفأة من أدوات دين وأدوات ذات أجل ثابت يحتفظ بها البنك للوفاء بمهامه القانونية. تشكل هذه الاستثمارات المكون الأساسي لمحفظة الاحتياطيات الأجنبية، والتي تتكون من سندات سيادية عالية الجودة وأدوات دين صادرة عن حكومات أجنبية ومؤسسات مالية دولية. يتم الاحتفاظ بهذه الأصول كجزء من إدارة احتياطيات العملة الأجنبية للبنك لضمان السيولة الوطنية ودعم استقرار الدينار العراقي.

يمثل الجدول أدناه تصنيف الاستثمارات المالية وفقاً للدرجة والمرحلة:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة عالية المستوى	٤٤,١٤١,٦٥٥	-	-	٤٤,١٤١,٦٥٥
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	-	-
	٤٤,١٤١,٦٥٥	-	-	٤٤,١٤١,٦٥٥
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٦)	-	-	(٦)
	٤٤,١٤١,٦٤٩	-	-	٤٤,١٤١,٦٤٩

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة عالية المستوى	٥٨,٢٤٨,٢٩٥	-	-	٥٨,٢٤٨,٢٩٥
درجة عادية	-	-	-	-
متعثرة	-	-	-	-
	٥٨,٢٤٨,٢٩٥	-	-	٥٨,٢٤٨,٢٩٥
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٧٠٦)	-	-	(٧٠٦)
	٥٨,٢٤٧,٥٨٩	-	-	٥٨,٢٤٧,٥٨٩

* كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما يلي. يوضح الجدول تفاصيل التغيرات في المخصصات خلال هذه الفترة.

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٧٠٦	-	-	٧٠٦
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٠٠)	-	-	(٧٠٠)
كما في ٣١ كانون الأول	٦	-	-	٦

* كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٧٠٦	-	-	٧٠٦
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
كما في ٣١ كانون الأول	٧٠٦	-	-	٧٠٦

٨ قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
القروض الممنوحة للمصارف الحكومية*	١٢,٢٨٨,٨٤٠	١١,٤٨٩,٨٥٩
القروض الممنوحة للمصارف التجارية *	١,٩٨٥,٥٢٣	٢,٠٤١,٣٧٣
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **	(١,٠٦٤,٥٢٨)	(٨٢٦,٠٧١)
	١٣,٢٠٩,٨٣٥	١٢,٧٠٥,١٦١

* يمثل الجدول أدناه توزيع القروض وفقاً للمبادرة:

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة من خلال المصارف الحكومية	١١,٩٤٧,٣٤٠	١١,٥٢٨,٤٢٨
مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف التجارية	٢,٣٢٧,٠٢٣	٢,٠٠٢,٨٠٤
	١٤,٢٧٤,٣٦٣	١٣,٥٣١,٢٣٢

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لمنح المصارف المتخصصة والحكومية قروضاً لتمويل المشاريع الاستراتيجية الكبيرة. وتتحمل هذه القروض سعر فائدة سنوياً لا يتجاوز ١٪ بآجال استحقاق تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة منفصلة بإجمالي تمويل قدره ٤ تريليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتميز هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة وهوامش إدارية لا تتجاوز في مجموعها ١٪، وبآجال استحقاق تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شاركت المصارف الحكومية في هذه المبادرة وتستلم هذه القروض مع تنفيذ الشروط المطلوبة.

يمثل الجدول أدناه تصنيف القروض وفقاً للدرجة والمرحلة:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
القروض الممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية				
درجة عالية المستوى	١٢,٢٨٨,٨٤٠	-	-	١٢,٢٨٨,٨٤٠
درجة عادية	١٨٧,٤٤٠	١,٤٦٠,٧٨٣	-	١,٦٤٨,٢٢٣
متعثرة	-	-	٣٣٧,٣٠٠	٣٣٧,٣٠٠
	١٢,٤٧٦,٢٨٠	١,٤٦٠,٧٨٣	٣٣٧,٣٠٠	١٤,٢٧٤,٣٦٣
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٩٢١,١٧٨)	(٧٢,٦٦٣)	(٧٠,٦٨٧)	(١,٠٦٤,٥٢٨)
	١١,٥٥٥,١٠٢	١,٣٨٨,١٢٠	٢٦٦,٦١٣	١٣,٢٠٩,٨٣٥

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
القروض الممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة عالية المستوى	١١,٤٨٩,٨٥٩	-	-	١١,٤٨٩,٨٥٩
درجة عادية	٣٩٥,٣٥٨	١,٥١١,٨٥٥	-	١,٩٠٧,٢١٣
متعثرة	-	-	١٣٤,١٦٠	١٣٤,١٦٠
	١١,٨٨٥,٢١٧	١,٥١١,٨٥٥	١٣٤,١٦٠	١٣,٥٣١,٢٣٢
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(٦٩٣,٥٤٨)	(١٢٥,٠٣١)	(٧,٤٩٢)	(٨٢٦,٠٧١)
	١١,١٩١,٦٦٩	١,٣٨٦,٨٢٤	١٢٦,٦٦٨	١٢,٧٠٥,١٦١

** كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٦٩٣,٥٤٨	١٢٥,٠٣١	٧,٤٩٢	٨٢٦,٠٧١
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	(٣٤,٤٨٤)	٣٤,٤٨٤	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٢٧,٦٣٠	(١٧,٨٨٤)	٢٨,٧١١	٢٣٨,٤٥٧
كما في ٣١ كانون الأول	٩٢١,١٧٨	٧٢,٦٦٣	٧٠,٦٨٧	١,٠٦٤,٥٢٨

** كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	١٩٧,٧١٨	٢٠٧,٢٣٧	٢,٨٦٦	٤٠٧,٨٢١
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤٩٥,٨٣٠	(٨٢,٢٠٦)	٤,٦٢٦	٤١٨,٢٥٠
كما في ٣١ كانون الأول	٦٩٣,٥٤٨	١٢٥,٠٣١	٧,٤٩٢	٨٢٦,٠٧١

٩ مبالغ مستحقة من وزارة المالية

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حوالات خزينة الحكومة العراقية*	٤٤,٨٦٤,٦٦٠	٤٢,٠٢٤,٢٢٢
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	١,٥٧٨,٣١٤	٧٥٥,٥١٩
	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	٤٢,٧٧٩,٧٤١

يوضح الجدول أدناه تصنيف الرصيد وفقاً للفئة والمرحلة:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
مستحق من وزارة المالية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة معيارية عالية	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
درجة معيارية	-	-	-	-
منخفضة القيمة	-	-	-	-
	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية**	-	-	-	-
	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤

دينار عراقي بالمليون

مستحق من وزارة المالية	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
درجة معيارية عالية	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
درجة معيارية	-	-	-	-
منخفضة القيمة	-	-	-	-
	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية**	-	-	-	-
	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١

* فيما يلي قائمة بـ حوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية لجمهورية العراق، والتي استحوذ عليها البنك المركزي العراقي من خلال السوق الثانوية من مصرف الرشيد، ومصرف الرافدين، وهيئة التقاعد الوطنية. يتم شراء هذه الأدوات بخصم من قيمتها الاسمية وتُصنف كـ أصول مالية بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. يمثل الفرق بين سعر الشراء والقيمة الاسمية خصماً غير مكتسب، ويتم إطفاؤه كـ دخل فوائد على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

دينار عراقي بالمليون

اسم المصرف	تاريخ الإصدار	تاريخ التجديد	تاريخ الاستحقاق	الفائدة %	الرصيد
مصرف الرافدين	٢٠١٥	٢٠٢٥/٠٢/٢٤	٢٠٢٦/٠٢/٢٣	٢,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠١٥	٢٠٢٥/٠٣/٢٥	٢٠٢٦/٠٣/٢٤	٢,٠٠٪	٢,٣٣١,٠٨٨
مصرف الرشيد	٢٠١٥	٢٠٢٥/٠٣/٢٩	٢٠٢٦/٠٣/٢٨	٢,٠٠٪	٥٩٤,٣٠٥
مصرف الرشيد	٢٠١٥	٢٠٢٥/١١/١٠	٢٠٢٦/١١/٠٩	٥,٠٠٪	٢٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠١٦	٢٠٢٥/٠١/٢٤	٢٠٢٦/٠١/٢٣	٥,٠٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠١٦	٢٠٢٥/٠٢/١٤	٢٠٢٦/٠٢/١٣	٥,٠٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠١٦	٢٠٢٥/٠٣/١٤	٢٠٢٦/٠٣/١٣	٥,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠١٦	٢٠٢٥/١٠/٢٩	٢٠٢٦/١٠/٢٨	٥,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠١٦	٢٠٢٥/١٢/٠٦	٢٠٢٦/١٢/٠٥	٥,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٢٧	٥,٠٠٪	٥٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٢٧	٢,٠٠٪	٥٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٢٧	٤,٠٠٪	٤٥٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٢٧	٢,٠٠٪	٥٠٠,٠٠٠
مديرية التقاعد العامة	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٢٧	٢,٠٠٪	٣٦٠,٠٠٠
مديرية التقاعد العامة	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٦/٢٨	٢٠٢٦/٠٦/٠٧	٤,٠٠٪	١,٦٩٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٧/٢٠	٢٠٢٦/٠٧/١٩	٤,٠٠٪	٤٥٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٧/٢٠	٢٠٢٦/٠٧/١٩	٤,٠٠٪	١٣٤,٢٥٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٧/٢٠	٢٠٢٦/٠٧/١٩	٤,٠٠٪	١٣٤,٢٥٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٧/٢٢	٢٠٢٦/٠٧/٢١	٣,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٧/٢٢	٢٠٢٦/٠٧/٢١	٣,٠٠٪	١,٣٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٨/١٧	٢٠٢٦/٠٨/١٦	٣,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/٠٨/١٧	٢٠٢٦/٠٨/١٦	٣,٠٠٪	٣,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢٠	٢٠٢٥/١١/١٥	٢٠٢٦/١١/١٤	٢,٠٠٪	٨,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٠	٢٠٢٥/١٢/٠٨	٢٠٢٦/١٢/٠٧	٢,٠٠٪	٤,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢١	٢٠٢٥/٠٨/١٢	٢٠٢٦/٠٨/١١	٢,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢١	٢٠٢٥/٠٨/١٦	٢٠٢٦/٠٨/١٥	٢,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢١	٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٦/١٢/١٣	٢,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرشيد	٢٠٢١	٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٦/١٢/١٣	٢,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٤	٢٠٢٥/١١/٠٧	٢٠٢٦/١١/٠٦	٤,٠٠٪	٤٨٠,٠٥٥
مصرف الرشيد	٢٠٢٤	٢٠٢٥/١١/٠٧	٢٠٢٦/١١/٠٦	٤,٠٠٪	٤٨٠,٠٥٥
مصرف الرافدين	٢٠٢٤	٢٠٢٥/١٢/٣٠	٢٠٢٦/١٢/٢٩	٤,٠٠٪	١,٩٢٠,٢١٩
مصرف الرشيد	٢٠٢٥	٢٠٢٥/٠٩/١١	٢٠٢٦/٠٩/١٠	٤,٠٠٪	٩٦٠,١١٠
مصرف الرافدين	٢٠٢٥	٢٠٢٥/١٢/٢٤	٢٠٢٦/١٢/٢٣	٦,٠٠٪	٩٤٠,١٦٤
مصرف الرافدين	٢٠٢٥	٢٠٢٥/١٢/٢٤	٢٠٢٦/١٢/٢٣	٦,٠٠٪	٩٤٠,١٦٤
					٤٤,٨٦٤,٦٦٠

** يمثل الرصيد المستحق من وزارة المالية التزامات ديون سيادية لحكومة العراق. ووفقاً للسياسات المحاسبية للبنك ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"، يقوم البنك بتقييم مخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة.

فيما يتعلق بالدين السيادي المحلي المقوم بالدينار العراقي، فقد قرر البنك أن مخاطر التعثر ضئيلة للغاية. ويستند هذا التقييم إلى السلطة السيادية للحكومة للوفاء بالتزاماتها بالعملة المحلية من خلال سلطتها القانونية الفريدة لإدارة السياسة المالية والنقدية الوطنية، بما في ذلك إصدار العملة. وبناءً على ذلك، تُعتبر هذه الأرصدة ذات "مخاطر ائتمانية منخفضة" في تاريخ التقرير.

ولذلك، وحيث أن احتمالية حدوث خسارة ائتمانية تُعتبر بعيدة الاحتمال، لم يتم الاعتراف بأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الأرصدة السيادية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

١٠ الممتلكات والآلات والمعدات

دينار عراقي بالمليون	الأراضي	المباني	مشاريع تحت التنفيذ	الحاسبات والأثاث والتركيبات	السيارات	الإجمالي
التكلفة						
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٣٢٣,٨٢٥	١٢٢,٤٩٠	٧٧٢,٧٤٦	٥٦,٧٧٠	٧,٢٥٨	١,٢٨٣,٠٨٩
الإضافات	-	-	١٢٥,٩٥٥	٣,٧٩٨	٥	١٢٩,٧٥٨
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٣٢٣,٨٢٥	١٢٢,٤٩٠	٨٩٨,٧٠١	٦٠,٥٦٨	٧,٢٦٣	١,٤١٢,٨٤٧
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	٣٢٣,٨٢٥	١٢٢,٤٩٠	٨٩٨,٧٠١	٦٠,٥٦٨	٧,٢٦٣	١,٤١٢,٨٤٧
الإضافات	٥١,٢٥٨	٣٤,١٧٢	٩٩,٣٦٨	٢,٥٣٤	-	١٨٧,٣٣٢
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٣٧٥,٠٨٣	١٥٦,٦٦٢	٩٩٨,٠٦٩	٦٣,١٠٢	٧,٢٦٣	١,٦٠٠,١٧٩
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	-	١٢,٨٨٨	-	٤٩,٧٧٨	٤,١٣٢	٦٦,٧٩٨
مصروف السنة	-	٧,٣٤٤	-	٢,٣١٦	٤٤٦	١٠,١٠٦
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	-	٢٠,٢٣٢	-	٥٢,٠٩٤	٤,٥٧٨	٧٦,٩٠٤
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	-	٢٠,٢٣٢	-	٥٢,٠٩٤	٤,٥٧٨	٧٦,٩٠٤
مصروف السنة	-	٦,٧٥٢	-	٢,٠٩٨	٣٧٩	٩,٢٢٩
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	-	٢٦,٩٨٤	-	٥٤,١٩٢	٤,٩٥٧	٨٦,١٣٣
القيمة الدفترية						
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٣٢٣,٨٢٥	١٠٢,٢٥٨	٨٩٨,٧٠١	٨,٤٧٤	٢,٦٨٥	١,٣٣٥,٩٤٣
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٣٧٥,٠٨٣	١٢٩,٦٧٨	٩٩٨,٠٦٩	٨,٩١٠	٢,٣٠٦	١,٥١٤,٠٤٦

١١ أصول غير ملموسة

دينار عراقي بالمليون	برامج الحاسوب	الإجمالي
التكلفة		
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٦٥,٩٤٥	٦٥,٩٤٥
الإضافات	-	-
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٦٥,٩٤٥	٦٥,٩٤٥
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	٦٥,٩٤٥	٦٥,٩٤٥
الإضافات	١,٠٣٢	١,٠٣٢
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٦٦,٩٧٧	٦٦,٩٧٧
الإطفاء المتراكم		
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٣١,١٧٨	٣١,١٧٨
مصروف السنة	١٤,٠٤٠	١٤,٠٤٠
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٤٥,٢١٨	٤٥,٢١٨
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	٤٥,٢١٨	٤٥,٢١٨
مصروف السنة	١٥,٣١٦	١٥,٣١٦
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٦٠,٥٣٤	٦٠,٥٣٤
القيمة الدفترية		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٢٠,٧٢٧	٢٠,٧٢٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٦,٤٤٣	٦,٤٤٣

١٢ موجودات أخرى

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
فوائد مستحقة القبض	٣,٦١٨,٠٢١	٢,٨٢٨,٠٨٧
قروض للموظفين	٢٨٥,٠٣٢	٢٧٧,٧٥١
إيرادات مستحقة	٢١٠,٩٦١	١٦٦,٥٥٢
سلف لشراء ممتلكات ومعدات	١٦,٤٩٤	٢٥,٣٦٤
مسكوكات ذهبية للبيع	٤,١١٧	٤,١٧١
أخرى	٤٩,٨٨٢	٣٧,٢١١
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *	(١٣)	(١٢)
	٤,١٨٤,٤٩٤	٣,٣٣٩,١٢٤

يمثل الجدول أدناه تصنيف الرصيد وفقاً للدرجة والمرحلة:

	٢٠٢٥			
دينار عراقي بالمليون	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
أصول مالية أخرى				
درجة معيارية عالية	٣,٦١٨,٠٢١	-	-	٣,٦١٨,٠٢١
درجة معيارية	٤٩٥,٩٩٣	-	-	٤٩٥,٩٩٣
منخفضة القيمة	-	-	-	-
	٤,١١٤,٠١٤	-	-	٤,١١٤,٠١٤
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية**	(١٣)	-	-	(١٣)
	٤,١١٤,٠٠١	-	-	٤,١١٤,٠٠١

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
أصول مالية أخرى				
درجة معيارية عالية	٢,٨٢٨,٠٨٧	-	-	٢,٨٢٨,٠٨٧
درجة معيارية	٤٤٤,٣٠٣	-	-	٤٤٤,٣٠٣
منخفضة القيمة	-	-	-	-
	٣,٢٧٢,٣٩٠	-	-	٣,٢٧٢,٣٩٠
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية**	(١٢)	-	-	(١٢)
	٣,٢٧٢,٣٧٨	-	-	٣,٢٧٢,٣٧٨

كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	١٢	-	-	١٢
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	١	-	-	١
كما في ٣١ كانون الأول	١٣	-	-	١٣

كانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
كما في ١ كانون الثاني	٣,٢٣٦	-	-	٣,٢٣٦
محول من المرحلة ١	-	-	-	-
محول من المرحلة ٢	-	-	-	-
محول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
تعديلات ترجمة العملات الأجنبية	(٣,٢٢٤)	-	-	(٣,٢٢٤)
كما في ٣١ كانون الأول	١٢	-	-	١٢

لا تخضع السلف الممنوحة لشراء ممتلكات ومعدات، والمسكوكات الذهبية المحتفظ بها للبيع، والبنود الأخرى لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، كونها لا تمثل حقاً تعاقدياً لاستلام نقد وتُصنف كـ أصول غير مالية.

١٣ رأس المال

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ وتعديله الصادر في ٢ كانون الثاني ٢٠١٨، يكون رأس المال المعلن للبنك المركزي العراقي ١,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي. وتمتلك جمهورية العراق حصراً أسهم البنك المركزي بالكامل، ولا يمكن نقل ملكيتها أو رهنها، ولا يتم توزيع أي أرباح مقابل هذه الأسهم.

في ١٩ أيار ٢٠٢٢، قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بناءً على موافقة وزير المالية، زيادة رأس مال البنك إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي، حيث تم تحويل الزيادة من الاحتياطي العام.

في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٣، قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بناءً على موافقة وزير المالية، زيادة رأس مال البنك إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي، حيث تم تحويل الزيادة من الاحتياطي العام.

لم تطرأ أي تغييرات على رأس المال للسنتين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

١٤ الاحتياطيات العامة والطوارئ

وفقاً للمادة ٥ الفقرة ٤ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، يحتفظ البنك المركزي العراقي بحساب احتياطي عام، وحساب احتياطي أرباح غير متحققة وأي احتياطيات أخرى بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

في جمعيته العمومية المنعقدة في ٣١ آذار ٢٠٢٤، وافق مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على تحويل الخسائر المتراكمة لسنة ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ٥,٢٣٩,٩٥٦ مليون دينار عراقي إلى الاحتياطي العام.

في جمعيته العمومية المنعقدة في ٢٥ آذار ٢٠٢٥، وافق مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على توزيع أرباح سنة ٢٠٢٤ بمبلغ قدره ٥,٩٠٣,٤٣٢ مليون دينار عراقي وفقاً للمادة ٨ الفقرة ٢ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ كما يلي:

- تخصيص ٨٠٪ للاحتياطي العام بمبلغ قدره ٤,٧٢٢,٧٤٦ مليون دينار عراقي
- تخصيص ٢٠٪ لاحتياطي الطوارئ بمبلغ قدره ١,١٨٠,٦٨٦ مليون دينار عراقي.

١٥ احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني

اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، قام البنك طوعاً بتغيير سياسته المحاسبية للقياس اللاحق للأراضي والمباني من نموذج التكلفة إلى نموذج إعادة التقييم لتوفير تقييمات أكثر شفافية وتماشياً مع السوق. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ "الممتلكات والمعدات"، تُدرج هذه الأصول بمبالغها المعاد تقييمها، والتي تمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وخسائر انخفاض القيمة.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ إجمالي الأرباح غير المتحققة المتراكمة الناتجة عن عمليات إعادة التقييم هذه مبلغاً قدره ٣٤٦,١١٩ مليون دينار عراقي. وقد تم الاعتراف بهذا الفائض في الدخل الشامل الآخر ويتم الاحتفاظ به ضمن احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني في قسم حقوق الملكية في بيان المركز المالي.

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، أجرت الإدارة تقييماً لتحديد المؤشرات المحتملة لانخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول". وبناءً على هذه المراجعة، التي أخذت في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء، بما في ذلك ظروف السوق الحالية والحالة المادية للأصول، لم يتم تحديد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وبناءً على ذلك، لا تزال القيمة الدفترية للأراضي والمباني تعكس قيمتها العادلة كما في تاريخ التقرير..

١٦ الأرباح المحتجزة

وفقاً للمادة ٦ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، يقوم البنك، في غضون ثلاثة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية، بتحديد صافي أرباحه القابلة للتوزيع أو صافي خسائره. وإذا تكبد البنك خسارة تشغيلية صافية لأي سنة مالية، يتم تحميل تلك الخسارة أولاً على الاحتياطي العام ثم لاحقاً على رأس المال. وفي فترة ثلاثة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية، يقوم المجلس بتوزيع صافي الأرباح القابلة للتوزيع كما يلي:

- يتم تحويل ٨٠٪ من أي أرباح قابلة للتوزيع إلى حساب الاحتياطي العام حتى يصل هذا الاحتياطي إلى مبلغ يعادل ١٠٪ من إجمالي أصول البنك.
- يتم تحويل أي أرباح صافية متبقية قابلة للتوزيع إلى احتياطي الطوارئ.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ الاحتياطي العام ١١,٠٣٣,٠٦٣ مليون دينار عراقي، وهو ما يزال دون نسبة ١٠٪ من إجمالي الأصول.

١٧ العملة المصدرة للتداول

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
الأوراق النقدية	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤

وفقاً للمادة ٣٢ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ ، يمتلك البنك الحق الحصري في إصدار العملة للتداول في العراق. تمثل العملة المصدرة مطلوبات غير مدرة للفائدة على البنك، ويتم تسجيلها وفقاً للسياسة المحاسبية بالقيمة الاسمية للأوراق النقدية والمسكوكات المصدرة للجمهور والمؤسسات المالية.

إن إجمالي العملة في التداول مغطى بالقيمة الكاملة لأصول البنك، والتي تتكون أساساً من احتياطيات أجنبية عالية الجودة واحتياطي الذهب، مما يضمن سلامة واستقرار العملة الوطنية وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي.

١٨ ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
الحسابات الجارية	٢١,٦٠٤,٩٥٨	٢٣,٧٩٩,٥٩٦
الاحتياطي الالزامي للمصارف المحلية *	٥,٩٢٣,٨٨٤	١٣,٣٤٦,٩٨٠
ودائع لأجل	٦,٤٩٩,٤٩٢	٦,٩٦٠,٢٣٧
مبالغ مستحقة لفرع السليمانية **	١١,٣٦٤	٤٨,٤٥٤
	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	٤٤,١٥٥,٢٦٧

*وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي، يجب على كافة المصارف العاملة في العراق الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي يعادل ١٨٪ من إجمالي الحسابات الجارية لعملائها بالدينار العراقي والعملات الأجنبية الأخرى باستثناء الدولار الأمريكي (٢٠٢٤: ما يعادل ١٥٪)، و٢٠٪ من إجمالي الحسابات الجارية لعملائها بالدولار الأمريكي (٢٠٢٤: ما يعادل ١٥٪)، وما يعادل ١٠٪ من إجمالي حسابات التوفير والودائع لأجل لعملائها (٢٠٢٤: ما يعادل ١٠٪). بلغت الاحتياطيات الإلزامية للمصارف المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي ٤,٣٢٢,٤١٥ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٠,٨٢٦,٦٦٤ مليون دينار عراقي)، وبالدولار الأمريكي بلغت ١,٠٩١,٩٠٩,١٩٥ دولار أمريكي بما يعادل ١,٤١٩,٤٨٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: بلغ الرصيد بالدولار الأمريكي ١,٧٩٨,٦٩٥,١٠١ دولار أمريكي بما يعادل ٢,٣٣٨,٣٠٤ مليون دينار عراقي)، وباليورو بلغت ١١٩,١٤٠,٠٩٣ يورو بما يعادل ١٨١,٩٨٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: بلغ الرصيد باليورو ١٣٥,٢٣٥,٩٨٩ يورو بما يعادل ١٨٢,٠١٣ مليون دينار عراقي). يمثل الاحتياطي الإلزامي التزاماً غير محمل بفوائد.

** تُعرض هذه الأرصدة المستحقة لفرع السليمانية بشكل منفصل كونها لا تخضع لإدارة وإشراف البنك المركزي العراقي ولا تُعتبر جزءاً من النظام المالي للبنك.

١٩ مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حسابات السحب على المكشوف	٢٨,١٣٥	٢٣,٧٣٢
مبالغ مستحقة لحكومات ومؤسسات مالية أجنبية	٩	٩
أخرى	٢٥,٥٩٦	٢٧,٦٥٢
	٥٣,٧٤٠	٥١,٣٩٣

٢٠ مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
	حقوق السحب الخاصة	دينار عراقي بالمليون	حقوق السحب الخاصة	دينار عراقي بالمليون
سندات صندوق النقد الدولي	-	-	-	-
حساب صندوق النقد الدولي رقم ١ بما في ذلك تعديلات تقييم العملة	-	-	-	-
حساب صندوق النقد الدولي رقم ٢ بما في ذلك تعديلات تقييم العملة	١٢,٥٨٠	٢٢	١٢,٥٨٠	٢٢
	١٢,٥٨٠	٢٢	١٢,٥٨٠	٢٢

في ١٣ آب ٢٠٢٣، وبناءً على موافقة المحافظ، قام البنك المركزي العراقي بإلغاء إثبات حسابات صندوق النقد الدولي التي تضم مطلوبات في شكل حساب سندات وحسابات صندوق النقد الدولي رقم (١)، وأبقى على حساب صندوق النقد الدولي رقم (٢) في الميزانية العمومية.

٢١ مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
مستحق لوزارة المالية	٢,٤٥١,٥٧٢	٧,١٧٤,٨٧٩
مستحق لمؤسسات حكومية أخرى	٤٥٥,٩٣٩	٧١٠,٠٧٦
	٢,٩٠٧,٥١١	٧,٨٨٤,٩٥٥

٢٢ مطلوبات أخرى

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حسابات خاملة	٢٤٥,٢٠٩	٢١٧,٦٨٧
ذمم دائنة	١٥١,٨٨٦	٥٠,٨٣٨
فوائد مستحقة الدفع	٢٩,٣٣٨	٢٣,٥٤١
أخرى	١٨٢,٦٢٩	٨٩,٦٨٢
	٦٠٩,٠٦٢	٣٨١,٧٤٨

٢٣ إيرادات الفوائد

دينار عراقي بالمليون	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١,٩٤٠,٦٥٠	٢,١٧١,٩١٥
مستحق من وزارة المالية	١,٣٠٢,٨٨٦	١,٢٤٥,٦٧٣
أرصدة لدى المصارف	١,٧٩٣,٢٢٧	٢,٥٩٠,٥٤٦
قروض ممنوحة للمصارف المحلية	٣٢,٨٢٥	٣٨,٤٠٠
ودائع ليلة واحدة	٢٥٦,٩٢١	٣٧٨,٨٥٣
أخرى	٢٨,٢٨٥	٤٤,٧٧٣
	٥,٣٥٤,٧٩٤	٦,٤٧٠,١٦٠

٢٤ صافي دخل الرسوم والعمولات

دينار عراقي بالمليون	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
إيرادات الرسوم والعمولات	٨٢٥,٦٥١	١,٠٠٧,٠٨٦
مصروفات الرسوم والعمولات	(١,٥٦٣)	(٢٢,٧٨٣)
	٨٢٤,٠٨٨	٩٨٤,٣٠٣

٢٥ مصروفات عمومية وإدارية

دينار عراقي بالمليون	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
مصروفات طباعة وشحن العملة	٢٥,٣٥٣	٦,٩٧٧
اشتراكات	٩,٥٣٢	٢,٨٢٠
صيانة	٨,٤٤٨	٣,٠٨٠
تأمين	٦,٣٠٧	١٠,٥٦٩
مساهمات للغير	٤,٥٤٧	٤,٧٩١
رسوم مهنية واستشارية	٤,١٦٦	١٨,٥٨٢
مصروفات سفر	٣,١٣٤	٢,٨٥٦
مصروفات تدريب	٢,٠٤٢	١,٤٩١
اتصالات عامة وإنترنت	٤٩٠	٣٨
مصروفات وقود	٤٣٦	٥٣٤
نقل	١٤٨	٤٠٢
أخرى	٢,٥٠٠	٨٥
إعانات	١١٠,٢٨٣	٦,٨٥٤
	١٧٧,٣٨٦	٥٩,٠٧٩

٢٦ النقد والنقد المعادل

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	١٧,٧٣٢,٦٤٦	٢٢,٢٥٠,٣١٩
حسابات جارية لدى مصارف أجنبية	٣,٣٥٢,٦٦٧	١,٣٧٥,٤١٠
حسابات جارية لدى مصارف محلية	١١٨,٢٠٨	٥٨,٩٩١
حسابات استثمار لليلة واحدة لدى مصارف أجنبية	٣,٦٥٥,٨٣٧	٤٢٦,٠٥٢
ودائع لأجل لدى مصارف أجنبية	٢٥,٢٢٢,٦٠٤	٢٨,٧١٧,٣٩٧
يخصم: ودائع بآجال استحقاق تزيد عن ٣ أشهر	(٣٤,٨٣٠,٤٢٠)	(٣٥,٣٦١,٧٥٣)
	١٥,٢٥١,٥٤٢	١٧,٤٦٦,٤١٦

٢٧ الضرائب

وفقاً للمادة ٤٤ من قانون البنك المركزي لسنة ٢٠٠٤، يُعفى البنك المركزي العراقي من الضرائب على الدخل أو الربح ومن ضرائب ورسوم جمركية أخرى معينة كما هو منصوص عليه في القانون.

٢٨ الأطراف ذات الصلة

إن البنك المركزي العراقي هو كيان مملوك للدولة يشارك في معاملات مع المصارف الحكومية، والوزارات، والمؤسسات الحكومية الأخرى ضمن السياق الاعتيادي للأعمال. وتُجرى هذه المعاملات بأسعار الفائدة والعمولة التجارية السائدة.

تتمثل أرصدة الأطراف ذات الصلة بشكل أساسي بالدينار العراقي ولا تخضع للفائدة باستثناء المستحقات من وزارة المالية وحوالات خزينة حكومة العراق.

يُعرض أدناه ملخص لأرصدة ومعاملات الأطراف ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية

أرصدة الأطراف ذات الصلة هي كما يلي:

مستحق من أطراف ذات صلة

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حسابات جارية لدى مصارف محلية	١١٨,٢٠٨	٥٨,٩٩١
قروض ممنوحة لمصارف حكومية	١١,٣٦٨,١٧٢	١٠,٧٩٧,٢٩٠
مستحق من وزارة المالية	١,٥٧٨,٣١٤	٧٥٥,٥١٩
حوالات خزينة حكومة العراق	٤٤,٨٦٤,٦٦٠	٤٢,٠٢٤,٢٢٢
أصول أخرى	٢,٤٣٦,٩٧٨	١,٢٢١,٤٢٦
	٦٠,٣٦٦,٣٣٢	٥٤,٨٥٧,٤٤٨

مستحق لأطراف ذات صلة

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
حوالات خزينة مصدرة	-	٦٠,٠٠٠
ودائع مصارف حكومية	١٤,٥٩٩,٦٣٥	٣٠,٥٦٣,٥٧٣
مستحق لوزارة المالية	٢,٤٥١,٥٧٢	٧,١٧٤,٨٧٩
مستحق لمؤسسات حكومية أخرى	٤٥٥,٩٣٩	٧١٠,٠٧٦
	١٧,٥٠٧,١٤٦	٣٨,٥٠٨,٥٢٨

كانت معاملات الأطراف ذات الصلة خلال السنة كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
إيرادات فوائد من وزارة المالية	١,٣٠٢,٨٨٦	١,٢٤٥,٦٧٣
مصروفات فوائد على حوالات الخزينة المصدرة	٣١,٦٧١	٨٨,٧٢٨
مصروفات فوائد على ودائع المصارف الحكومية	١٤٩,٤٦٧	١٦٤,٣٣٧
مصروفات فوائد على الاستثمار لليلة واحدة لوزارة المالية	٦٥,٤٦٤	٢٨٧,٧٤٧

٢٩ إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية الناشئة عن الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة المخاطر، وإدارة البنك لرأس المال.

إطار إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك المسؤولية العامة عن وضع والإشراف على إطار إدارة المخاطر في البنك

لدى البنك دائرة لإدارة المخاطر تتولى إدارة المخاطر التشغيلية والمالية لمديرية الاستثمار والتي تتعرض لها مديرية الاستثمار إلى حد معين. وقد تم تطوير برنامج تفصيلي لإدارة المخاطر؛ يتضمن هذا البرنامج إطاراً عاماً لإدارة المخاطر يشمل تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها وتقييمها ومراقبتها، وتقييم الأداء، ومراقبة الامتثال للحدود والمعايير الموضوعة للمخاطر. كما قام البنك بصياغة إجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة في أدلة الاستثمار الصادرة عن مجلس الإدارة والتي تضع الحدود والمعايير للتعامل مع هذه المخاطر وتسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات المنصوص عليها في هذه الأدلة الرئيسية، فضلاً عن مراقبة حالات التعرض للمخاطر لتحديد ما إذا كان هذا التعرض يتجاوز الحدود المقبولة. ولغرض تقييم نقاط القوة والضعف في الأداء، تتم مراجعة المعايير الموضوعة من قبل وحدة إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي تواجهها مديرية الاستثمار بصفة منتظمة وفقاً لظروف الاقتصاد الكلي السائدة والآثار المحتملة للصدمات المالية والاقتصاد الكلي، وتُتخذ التدابير التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزام تجاه البنك. يتعرض البنك لمخاطر الائتمان من الأصول المالية بما في ذلك الأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة، والقروض الممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية، والمبالغ المستحقة من وزارة المالية والأصول الأخرى.

يتمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في القيم الدفترية للأدوات المالية التالية بالصافي من مخصصات مخاطر الائتمان:

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
الموجودات المالية بالقيمة الدفترية		
الأرصدة لدى البنوك المركزية	١٥,٨٢٥,٢٣٣	٢٠,١٥٨,٠٠٣
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤٤,١٤١,٦٤٩	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	١٣,٢٠٩,٨٣٥	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	٤٢,٧٧٩,٧٤١
موجودات أخرى	٤,١٦٣,٤٣٣	٣,٣٠٩,٠٠٢
	١٥٦,١٣٢,٤١٤	١٦٧,٧٧٧,٣٢٠

الأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأجنبية

يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالودائع لدى البنوك الأجنبية والبنوك المراسلة. ويتم اختيار هذه المؤسسات بناءً على التصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل وكالات فيتش(Fitch) ، وموديز(Moody's) ، وستاندرد آند بورز .(S&P) ولإدارة هذه المخاطر، يضع مجلس الإدارة حدوداً للتعرض بناءً على هذه التصنيفات؛ وتحديداً، تقتصر الودائع على البنوك التي تملك تصنيفاً ائتمانياً بمستوى (A-) أو أعلى. وتتم مراقبة هذه التصنيفات باستمرار، ويتم إبلاغ لجنة الاستثمار بأي انحراف عن الحدود الموضوعة لاتخاذ إجراء تصحيحي فوري.

يمثل الجدول أدناه التصنيفات الائتمانية للبنوك التي لدى البنك تعرض تجاهها، كما هي صادرة عن وكالات فيتش، وموديز، وستاندرد آند بورز:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	التصنيف الائتماني		
	فيتش	موديز	ستاندرد آند بورز
البنوك المركزية			
بنك إنجلترا	AA-	Aa3	AA
بنك فرنسا	A+	Aa3	A+
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	AA-	Aa2	AA
بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك	AA+	Aaa	AA+
بنك الشعب الصيني	A+	A1	A+
بنك الاحتياطي الأسترالي	AAA	Aaa	AAA
المؤسسات المالية الدولية			
صندوق النقد العربي	AA-	Aa2	AA
بنك التسويات الدولية	AAA	/	/
يوروكلير	AA	/	AA
بنوك أجنبية أخرى			
بنك أبوظبي الأول	AA-	Aa3	AA-
سيتي بنك، ش.م.و	A+	Aa3	A+
بنك دي بي إس المحدود (المعروف سابقاً باسم بنك التنمية في سنغافورة)	AA-	Aa1	AA-
بنك جي بي مورغان تشيس، ش.م.و	AA-	Aa1	A+
بنك ميزوهو المحدود	A	A1	/
بنك إم يو إف جي المحدود	A	A1	A+
بنك الكويت الوطني	A+	A1	A+
بنك قطر الوطني	/	Aa3	/
رايفايزن بنك إنترناشيونال	/	A1	A-
بنك ستاندرد تشارترد	A+	A1	A+

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يستخدم البنك التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل من وكالات فيتش (Fitch)، وموديز (Moody's)، وستاندرد آند بورز (S&P) للتخفيف من مخاطر الاستثمار. ووفقاً لسياسة إدارة المخاطر في البنك، يجب على جميع مصدري الأوراق المالية المؤهلين الحفاظ على حد أدنى للتصنيف الائتماني عند مستوى (A-) (أو ما يعادله) من جميع الوكالات الثلاث الكبرى. وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإجراء مراقبة يومية لهذه التصنيفات لضمان الامتثال المستمر لمعايير الاستثمار الموضوعة من قبل البنك.

تتمثل التصنيفات الائتمانية للأوراق المالية الخزينة التي يحتفظ بها البنك لعام ٢٠٢٥ فيما يلي، وفقاً لوكالات التصنيف الائتماني فيتش، وموديز، وستاندرد آند بورز:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	التصنيف الائتماني		
	فيتش	موديز	ستاندرد آند بورز
بنك التنمية الآسيوي	AAA	Aaa	AAA
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	AAA	Aaa	AAA
بنك التسويات الدولية	AAA	/	/
بنك إنجلترا	AA-	Aa3	AA
صندوق إطفاء الدين الاجتماعي	A+	Aa3	A+
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	AAA	Aaa	AAA
بنك الاستثمار الأوروبي	AAA	Aaa	AAA
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	AAA	Aaa	AAA
البنك الإسلامي للتنمية	AAA	Aaa	AAA
بنك جي بي مورغان تشيس، ش.م.و	AA-	Aa1	A
بنك الائتمان لإعادة الإعمار	AAA	Aaa	AAA
بنك إم يو إف جي المحدود	A	A1	A+
بنك النرويج	/	/	AAA
بنك الشعب الصيني	A+	A1	A+
وزارة الخزانة الأمريكية	AA+	Aaa	AA+

القروض الممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية

للمصارف المشاركة في مبادرات البنك التنموية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة: يمنح البنك المركزي العراقي تسهيلات ائتمانية في شكل قروض بأسعار فائدة منخفضة جداً لغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ويمنح البنك المركزي العراقي هذه القروض للمصارف ذات الملاءة المالية الجيدة بعد دراسة قدرتها على السداد ودراسة المشاريع التي ستُمنح هذه القروض لأجلها.

يوفر البنك المركزي العراقي ٣ أنواع من التسهيلات المصرفية للمصارف المحلية التي تعاني من نقص في السيولة، وهي كالآتي:

- تسهيلات ائتمانية أولية
- تسهيلات ائتمانية ثانوية
- تسهيلات الملاذ الأخير

ومن أجل التحوط من مخاطر التعثر عن السداد، يفرض البنك الشروط التالية للتقليل من احتمالية هذا النوع من المخاطر:

- تقديم عقارات أو أوراق مالية كضمانات.
- الحد الأقصى لفترة القرض هو ٩٠ يوماً.
- في حال طلب مصرف ما قرض الملاذ الأخير، تحتاج وزارة المالية إلى ضمان السداد في حال تعثر المصرف.

مستحق من وزارة المالية

تُعتبر المبالغ المستحقة من وزارة المالية ديوناً سيادية، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان المرتبطة بها تعتبر في حدها الأدنى.

مخاطر التركز

تحدث مخاطر التركز عندما يكون تعرض البنك مرجحاً بشكل كبير تجاه مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الخصائص المشتركة، مثل نفس القطاع، أو المنطقة الجغرافية، أو الملف الاقتصادي. وتعني هذه السمات المشتركة أن تحولاً اقتصادياً أو سياسياً أو سوقياً واحداً يمكن أن يؤدي في وقت واحد إلى إضعاف قدرة جميع هؤلاء الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

يشير التركز إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو موقع جغرافي معين.

في حين تتركز عمليات المصرف جغرافياً داخل العراق، إلا أن مركزه المالي يتضمن انكشافاً جوهرياً على نطاقات ولاية أجنبية من خلال أصول والتزامات دولية.

وللتخفيف من هذه المخاطر، يتبع البنك المركزي العراقي استراتيجية تنويع، حيث يوزع تعرضه الدولي عبر مجموعة واسعة من المؤسسات المالية العالمية على النحو التالي:

دينار عراقي بالمليون	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
المصرف أو المؤسسة		
وزارة الخزانة الأمريكية	١٣,٧٩٦,٥٤٩	٢٦,٠١٧,٤٠٥
بنك التسويات الدولية	١٣,٦٠٩,٤٩١	١٦,٩٨٨,١١٠
بنك فرنسا	١٢,٢٠٩,٦٥٤	١٣,٣٥٩,٠٦٠
صندوق النقد العربي	٥,٣١٥,٣٢٠	٧,٨٣٨,٠٨٨
بنك جي بي مورغان تشيس، ش.م.و	٤,٢٨٢,٩٠٦	١,٠٢١,٦٥٣
بنك إنجلترا	٣,٩٠٠,٨٤٦	٤,٩٦٤,٩٨٩
بنك الاستثمار الأوروبي	٢,٨٧٩,٢٥٩	٢,٤٤٨,٢٤٧
البنك الإسلامي للتنمية	٢,٤٩٤,٨١٠	٢,٩٣١,٩٩٦
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢,٤٣٠,٧٤٤	٢,٣٦٠,٨٠٥
بنك ستاندرد تشارترد	٢,٢٠٨,١٧٠	١,٢١٧,٢٥٥
بنك إم يو إف جي المحدود	٢,١٨٢,٧٦٣	٢,٨١٤,٦٩١
بنك الائتمان لإعادة الإعمار	١,٩١٤,٧٠٠	١,٨٧١,٧٧٢
بنك التنمية الآسيوي	١,٦٨٦,٥٤٨	١,٧٩٣,٠٢٥
بنك دي بي إس المحدود	١,٤٦٤,٩٢٩	١,٧٩٣,٥٣٢
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	١,٣٣٤,١٢٥	١,٣٠٦,٨٨٣
بنك أبوظبي الأول ش.م.ع	١,٣٣٣,٦٠١	١,٠٧٩,٤٦٤
بنك النرويج	١,٢٩٠,٦٢٧	١,٢٣٦,٣٠٤
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)	١,٢٧٤,٨٣٠	-
بنك الكويت الوطني	١,١٣٧,٥٠٠	-
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	١,١٠٧,١٦٨	١,١٠٨,٠٨٠
صندوق إطفاء الدين الاجتماعي	١,٠٩٤,٦٢٩	١,٠٩٠,٣٣٦
حكومة كندا	٨٤٤,١١٦	٨٣٧,٨٠٤
سيتي بنك، ش.م.و	٧٤٥,٢٩٥	٦٣٥,٥٥٥
بنك اليابان للتعاون الدولي	٧٣١,٩٥٨	٧٢٤,٠٤٥
بنك التنمية الأفريقي	٧١٠,٣٥٤	٧٠٣,١٩٣
مؤسسة التمويل الدولية	٤٥٠,٦٢٢	٦٤٧,٠٩٩
بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك	٣٦٤,١٢٩	٢,٤٦٢,٦٨٩
بنوك أخرى	٩,٤٠٢,٣٥٣	٩,٦٧٣,٠٧٧
	٩٢,١٩٧,٩٩٦	١٠٨,٩٢٥,١٥٧

ويلخص الجدول التالي توزيع الأصول والالتزامات والإيرادات ذات الصلة حسب الموقع الجغرافي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٤:

دينار عراقي بالمليون	العراق	الدول الأجنبية	الإجمالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥			
الإيرادات	٢,١٦٨,٧٦٤	٤,٠١٩,٠٨٣	٦,١٨٧,٨٤٧
إجمالي الموجودات	٦٦,٩٦٠,٩٨٨	١٢٤,١١٣,٨٠٣	١٩١,٠٧٤,٧٩١
إجمالي المطلوبات	١٣٧,٣٥٤,٩٢٨	٥٣,٧٦٢	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠

دينار عراقي بالمليون	العراق	الدول الأجنبية	الإجمالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤			
الإيرادات	٢,٣٦٥,١٧٩	٥,١١٨,٦٧٧	٧,٤٨٣,٨٥٦
إجمالي الموجودات	٦١,١٨٧,٤٩٦	١٢٧,٩٠٦,٨٢٢	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
إجمالي المطلوبات	١٥٣,١١٧,٥٦٨	٥١,٤١٤	١٥٣,١٦٨,٩٨٢

ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي قد يواجه فيها البنك المركزي العراقي صعوبة في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

في الظروف القصوى، قد يؤدي نقص السيولة إلى تخفيضات في الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض.

يأخذ البنك المركزي العراقي في الاعتبار المعايير التالية لتجنب تلك المخاطر:

- أن يكون الطرف المصدر للأوراق المالية مصنفاً بدرجة (A-) أو أعلى.
- مدى إمكانية تسييل الأدوات المالية بسهولة دون تكبد خسارة في الاستثمار.
- ألا تتجاوز مدة الودائع سنة واحدة.
- يجب ألا تتجاوز قيمة الاحتياطيات المستثمرة في ودائع لأجل لكل مصرف مبلغ ١٠ مليار دولار أمريكي.

هناك ترتيب بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية يمكن البنك من تحسين سيولته بالعملات الأجنبية من خلال تمويل احتياجات وزارة المالية من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية غير المشتقة للمصرف:

دينار عراقي بالمليون			٢٠٢٥		
	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق
العملة المصدرة للتداول	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	-	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	-	-
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	٥٣,٧٤٠	٥٣,٧٤٠	٥٣,٧٤٠	-	-
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	٢٢	٢٢	-	-
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٢,٩٠٧,٥١١	٢,٩٠٧,٥١١	٢,٩٠٧,٥١١	-	-
مطلوبات أخرى	٦٠٩,٠٦٢	٦٠٩,٠٦٢	٦٠٩,٠٦٢	-	-
	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠	٣٧,٦١٠,٠٣٣	-	١٠٠,٠٤٣,٨٦٦

دينار عراقي بالمليون			٢٠٢٤		
	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق
العملة المصدرة للتداول	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	-	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات خزينة مُصدَرة	١٥٢,٣٩٣	١٥٢,٣٩٣	١٥٢,٣٩٣	-	-
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٤٤,١٥٥,٢٦٧	٤٤,١٥٥,٢٦٧	٤٤,١٥٥,٢٦٧	-	-
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	٥١,٣٩٣	٥١,٣٩٣	٥١,٣٩٣	-	-
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	٢٢	٢٢	-	-
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٧,٨٨٤,٩٥٥	٧,٨٨٤,٩٥٥	٧,٨٨٤,٩٥٥	-	-
مطلوبات أخرى	٣٨١,٧٤٨	٣٨١,٧٤٨	١٦٤,٠٦١	-	٢١٧,٦٨٧
	١٥٣,١٦٨,٩٨٢	١٥٣,١٦٨,٩٨٢	٥٢,٤٠٨,٠٩١	-	١٠٠,٧٦٠,٨٩١

ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في أن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ستؤثر على دخل البنك أو قيمة حيازاته من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والسيطرة على التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، مع تحسين العائد.

تتكون مخاطر السوق من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الأصول والمطلوبات.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ووجود حدود معتمدة مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير.

تراوحت متوسط أسعار الفائدة على الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة بين ٠,٠٠٪ و٦,٢٥٪ خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٠,٠٠٪ و٤,٠٠٦٪)

تراوحت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بين ١,٣٠٪ و٤,٨٥٪ خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١,٣٠٪ و٤,٩١٪)

تراوحت أسعار الفائدة على الودائع لليلة واحدة بين ١,٤٦٪ و٤,٨٥٪ خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١,٥٠٪ و٤,٨٥٪).

مخاطر العملات الأجنبية

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر انخفاض قيمة احتياطي البنك من العملات الأجنبية.

ومن أجل تجنب هذه المخاطر، يعتمد البنك المركزي العراقي على تنويع احتياطاته من العملات الأجنبية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال التي تحدد الحدود والمعايير لكل احتياطي عملة ووزن كل عملة رئيسية في الاقتصاد العالمي.

تقوم دائرة إدارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والأوزان لقياس الانحرافات عن المعايير الأساسية للعملات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة للعودة إلى المعايير الأساسية. وتتكون محفظة أصول العملات الموزونة للبنك مما يلي:

	المتوسط المرجح	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
دينار عراقي	٥٠,٠٤٪	٤٠,٣٨٪
دولار أمريكي	٤٤,٥٣٪	٥٤,١٤٪
يورو	٤,١٢٪	٤,٦١٪
جنيه إسترليني	٠,٥٤٪	٠,٤١٪
أخرى	٠,٧٧٪	٠,٤٧٪

توضح الجداول أدناه التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وهي كما يلي:

دينار عراقي بالمليون

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الدينار العراقي	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
احتياطي الذهب	٣١,٤٩٣,٤١٤	-	-	-	-	٣١,٤٩٣,٤١٤
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	١٣,٣٨٢,٢٥٠	٤,٣١٢,٤٤٠	٣٢,٧٤٦	٥,٢١٠	١٧,٧٣٢,٦٤٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	٣٠,٧٢٤,٤٤٨	٩١٤,٥٩٧	٥٥	٧١٠,١٩٠	٣٢,٣٤٩,٢٩٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	٣٩,٧٩٠,٩٩٤	٢,٦٢٤,٨٩٨	٩٧٦,٨٠٣	٧٤٨,٩٥٤	٤٤,١٤١,٦٤٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	١٣,٢٠٩,٨٣٥	-	-	-	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	-	-	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
الممتلكات والآلات والمعدات	١,٥١٤,٠٤٦	-	-	-	-	١,٥١٤,٠٤٦
الموجودات غير الملموسة	٦,٤٤٣	-	-	-	-	٦,٤٤٣
موجودات أخرى	٢,٩٤٨,١٥١	١,١٧٥,١٥٥	٢٧,٢٥٠	٢٢,٠٨١	١١,٨٥٧	٤,١٨٤,٤٩٤
إجمالي الموجودات	٩٥,٦١٤,٨٦٣	٨٥,٠٧٢,٨٤٧	٧,٨٧٩,١٨٥	١,٠٣١,٦٨٥	١,٤٧٦,٢١١	١٩١,٠٧٤,٧٩١
المطلوبات وحقوق الملكية						
العملة المصدرة للتداول	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	-	-	-	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٢٢,٤٤٢,٣٩٥	٦,٧٦٣,٠٩١	٤,٨٣٤,٢١٢	-	-	٣٤,٠٣٩,٦٩٨
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	٢٥,٦٠٥	٣,٥٨٩	٢٤,٥٤٦	-	-	٥٣,٧٤٠
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	-	-	-	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	١,٧٨٢,٠٧٧	١,١٢٥,٠٨٨	٣٤٦	-	-	٢,٩٠٧,٥١١
مطلوبات أخرى	٤٥٨,١٩٢	١٤١,٧٢٥	٩,١٤٥	-	-	٦٠٩,٠٦٢
إجمالي المطلوبات	١٢٤,٥٠٦,٩٤٨	٨,٠٣٣,٤٩٣	٤,٨٦٨,٢٤٩	-	-	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠
حقوق الملكية	٥٣,٦٦٦,١٠١	-	-	-	-	٥٣,٦٦٦,١٠١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٧٨,١٧٣,٠٤٩	٨,٠٣٣,٤٩٣	٤,٨٦٨,٢٤٩	-	-	١٩١,٠٧٤,٧٩١
صافي المركز	(٨٢,٥٥٨,١٨٦)	٧٧,٠٣٩,٣٥٤	٣,٠١٠,٩٣٦	١,٠٣١,٦٨٥	١,٤٧٦,٢١١	-

توضح الجداول أدناه التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وهي كما يلي:

دينار عراقي بالمليون

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	الدينار العراقي	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
احتياطي الذهب	١٧,٨٣٧,٨٩٠	-	-	-	-	١٧,٨٣٧,٨٩٠
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	-	١٧,١٤٧,٤٥٢	٥,٠٢١,٥٩٧	٤٥,٨١٩	٣٥,٤٥١	٢٢,٢٥٠,٣١٩
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	٢٩,٣٦٠,٦٢٤	٧٥٣,٩٢٦	٣٠٢	٤٦٢,٩٧٢	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة	-	٥٣,٩٩١,٧٠٤	٢,٧٣٧,١٤٥	٧٠٤,٠٧٤	٨١٤,٦٦٦	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
القروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	١٢,٧٠٥,١٦١	-	-	-	-	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	-	-	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
الممتلكات والمعدات، بالصافي	١,٣٣٥,٩٤٣	-	-	-	-	١,٣٣٥,٩٤٣
الموجودات غير الملموسة، بالصافي	٢٠,٧٢٧	-	-	-	-	٢٠,٧٢٧
موجودات أخرى	١,٦٧١,٩٤٨	١,٦٠٧,١٦٢	٣٠,٨٤٧	١٧,٧٩٦	١١,٣٧١	٣,٣٣٩,١٢٤
إجمالي الموجودات	٧٦,٣٥١,٤١٠	١٠٢,١٠٦,٩٤٢	٨,٥٤٣,٥١٥	٧٦٧,٩٩١	١,٣٢٤,٤٦٠	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
المطلوبات وحقوق الملكية						
العملة المصدرة	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	-	-	-	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات الخزينة المصدرة	١٥٢,٣٩٣	-	-	-	-	١٥٢,٣٩٣
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٣٢,٣٥٨,٨١٧	٦,٤٥٥,٢٥٤	٥,٣٤١,١٩٦	-	-	٤٤,١٥٥,٢٦٧
مبالغ مستحقة إلى الحكومات الأجنبية والبنوك	٢٧,٦٦١	٢,١٠٥	٢١,٦٢٧	-	-	٥١,٣٩٣
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	-	-	-	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٤,٣٠٥,٩٥٦	٣,٥٧٨,٧٠١	٢٩٨	-	-	٧,٨٨٤,٩٥٥
مطلوبات أخرى	٣٢٨,٦٤٩	٣٤,٧٠٠	١٨,٣٩٩	-	-	٣٨١,٧٤٨
إجمالي المطلوبات	١٣٧,٧١٦,٧٠٢	١٠,٠٧٠,٧٦٠	٥,٣٨١,٥٢٠	-	-	١٥٣,١٦٨,٩٨٢
حقوق الملكية	٣٥,٩٢٥,٣٣٦	-	-	-	-	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٧٣,٦٤٢,٠٣٨	١٠,٠٧٠,٧٦٠	٥,٣٨١,٥٢٠	-	-	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
صافي المركز	(٩٧,٢٩٠,٦٢٨)	٩٢,٠٣٦,١٨٢	٣,١٦١,٩٩٥	٧٦٧,٩٩١	١,٣٢٤,٤٦٠	-

تحليل الحساسية:

إن المركز المالي للبنك حساس للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويحتفظ البنك المركزي العراقي بمحفظة من الأصول المقومة بالعملات الأجنبية لضمان الاستقرار النقدي وتوفير درع ضد التضخم. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي يؤدي إلى زيادة في تقييم الأصول الأجنبية.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، فإن التغير بنسبة ١٪ في أسعار الصرف كان من شأنه أن يؤدي إلى زيادة (نقصان) صافي مركز البنك كما يلي:

دينار عراقي بالمليون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الموجودات	المطلوبات	صافي المركز
أسعار صرف العملات الأجنبية +١٪	٩٦٠,٠٨٦	١٢٩,٠٠٣	٨٣١,٠٨٣
أسعار صرف العملات الأجنبية -١٪	(٩٦٠,٠٨٦)	(١٢٩,٠٠٣)	(٨٣١,٠٨٣)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فإن التغير بنسبة ١٪ في أسعار الصرف كان من شأنه أن يؤدي إلى زيادة (نقصان) صافي مركز البنك كما يلي:

دينار عراقي بالمليون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	الموجودات	المطلوبات	صافي المركز
أسعار صرف العملات الأجنبية +١٪	١,١٣٢,٥٩٧	١٥٤,٥٢٣	٩٧٨,٠٧٤
أسعار صرف العملات الأجنبية -١٪	(١,١٣٢,٥٩٧)	(١٥٤,٥٢٣)	(٩٧٨,٠٧٤)

كما يتأثر المركز المالي للبنك بالتقلبات في أسعار الذهب في الأسواق العالمية. وبناءً على ذلك، فإن التغير في أسعار الذهب يؤدي إلى تغير في احتياطي الذهب.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، فإن التغير بنسبة ١٪ في أسعار الذهب في السوق كان سيؤدي إلى زيادة (نقصان) صافي مركز البنك كما يلي:

دينار عراقي بالمليون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الموجودات	المطلوبات	صافي المركز
سعر الذهب في السوق +١٪	٣١٤,٩٣٤	-	٣١٤,٩٣٤
سعر الذهب في السوق -١٪	(٣١٤,٩٣٤)	-	(٣١٤,٩٣٤)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فإن التغير بنسبة ١٪ في أسعار الذهب في السوق كان سيؤدي إلى زيادة (نقصان) صافي مركز البنك كما يلي:

دينار عراقي بالمليون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الموجودات	المطلوبات	صافي المركز
سعر الذهب في السوق +١٪	١٧٨,٣٧٩	-	١٧٨,٣٧٩
سعر الذهب في السوق -١٪	(١٧٨,٣٧٩)	-	(١٧٨,٣٧٩)

٣٠ تحليل الاستحقاق

تُظهر الجداول التالية تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للبنك، حيث يتم تبويبها وفقاً للفترات المتبقية من تاريخ التقرير حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، بالإضافة إلى تصنيفها إلى أدوات مدرّة للفوائد وأخرى غير مدرّة للفوائد، بما يعكس وضع السيولة ومدى التعرض لتقلبات العوائد.

تحليل فجوة السيولة للموجودات والمطلوبات بناءً على الاستحقاقات التعاقدية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ هو كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥						
	عند الطلب	حتى ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة	بدون استحقاق	الإجمالي
الموجودات							
احتياطي الذهب	-	-	-	-	-	٣١,٤٩٣,٤١٤	٣١,٤٩٣,٤١٤
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١,٩٥٢,٠٢٤	٧,٠٥٨,٧٧٩	٣,٥٠٣,٤٦٨	٥,٢١٨,٣٧٥	-	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣,٤٧٠,٨٧٥	١٣,١٧٨,٨٤١	٦,٧٨٢,٩٣٤	٨,٩١٦,٦٤٠	-	-	٣٢,٣٤٩,٢٩٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	٢,٦٧٠,٥٧١	٣,٢٦٢,٣٥٣	١,٠٨٩,٨٦٨	٣٧,١١٨,٨٥٧	-	٤٤,١٤١,٦٤٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	-	١٥٤,٩١٦	٩٨,٢٥٢	٣٨٢,١٣٨	١٢,٥٧٤,٥٢٩	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	-	٨,٩٤٨,١٨٨	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣٢,٩٣٩,٢٦٧	٣٥٥,٥١٩	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
الممتلكات والآلات والمعدات	-	-	-	-	-	١,٥١٤,٠٤٦	١,٥١٤,٠٤٦
الموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٦,٤٤٣	٦,٤٤٣
موجودات أخرى	-	٢,٥٣٢,٥٧٦	٣٥٨,٧٤٥	٣٥٩,٥٦٨	٣٦٧,١٣٢	٥٦٦,٤٧٣	٤,١٨٤,٤٩٤
إجمالي الموجودات	٥,٤٢٢,٨٩٩	٣٤,٥٤٣,٨٧١	١٨,٢٠٥,٧٥٢	٤٨,٩٠٥,٨٥٦	٥٠,٤١٦,٠٣٧	٣٣,٥٨٠,٣٧٦	١٩١,٠٧٤,٧٩١
المطلوبات							
العملة المصدرة للتداول	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	-	-	-	-	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٢٧,٥٤٠,٢٠٦	٦,٤٩٩,٤٩٢	-	-	-	-	٣٤,٠٣٩,٦٩٨
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	٥٣,٧٤٠	-	-	-	-	-	٥٣,٧٤٠
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	-	-	-	-	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٢,٩٠٧,٥١١	-	-	-	-	-	٢,٩٠٧,٥١١
مطلوبات أخرى	٣٣٤,٥١٥	٢٩,٣٣٨	-	-	-	٢٤٥,٢٠٩	٦٠٩,٠٦٢
إجمالي المطلوبات	١٣٠,٦٣٤,٦٥١	٦,٥٢٨,٨٣٠	-	-	-	٢٤٥,٢٠٩	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٥٣,٦٦٦,١٠١	٥٣,٦٦٦,١٠١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٣٠,٦٣٤,٦٥١	٦,٥٢٨,٨٣٠	-	-	-	٥٣,٩١١,٣١٠	١٩١,٠٧٤,٧٩١
فجوة البند	(١٢٥,٢١١,٧٥٢)	٢٨,٠١٥,٠٤١	١٨,٢٠٥,٧٥٢	٤٨,٩٠٥,٨٥٦	٥٠,٤١٦,٠٣٧	(٢٠,٣٣٠,٩٣٤)	-

تحليل فجوة السيولة للموجودات والمطلوبات بناءً على الاستحقاقات التعاقدية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ هو كما يلي:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤						
	عند الطلب	حتى ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة	بدون استحقاق	الإجمالي
الموجودات							
احتياطي الذهب	-	-	-	-	-	١٧,٨٣٧,٨٩٠	١٧,٨٣٧,٨٩٠
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٤٨٧,٤٣٣	١٢,٨٢٣,١١٥	٣,٥٦٣,٥٨٤	٣,٣٧٦,١٨٧	-	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٤٣٤,٤٠١	١٣,٠٨٥,٦٣٣	٦,٩٩٤,٧٨٩	٩,٠٦٣,٠٠١	-	-	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	٣,٩٩٧,٥٠٠	٦,٢٤٤,٥٨٩	٨,٩٤٩,٢٧٧	٣٩,٠٥٦,٢٢٣	-	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	-	١,٣٦١,٢٦٧	١,٣٦١,٢٦٧	٢,٧٢٢,٥٣٤	٧,٢٦٠,٠٩٣	-	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	-	٧,٩٢٥,٣٩٣	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٩٨,٨٢٩	٥٥٥,٥١٩	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
الممتلكات والآلات والمعدات	-	-	-	-	-	١,٣٣٥,٩٤٣	١,٣٣٥,٩٤٣
الموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٢٠,٧٢٧	٢٠,٧٢٧
موجودات أخرى	-	٧٥٢,٣٨٩	٤٧٠,٧٩٦	١,٠٠٤,٢٩٣	٦٠٠,٦٠٩	٥١١,٠٣٧	٣,٣٣٩,١٢٤
إجمالي الموجودات	٣,٩٢١,٨٣٤	٣٩,٩٤٥,٢٩٧	٢٢,٨٣٥,٠٢٥	٥٥,٢١٤,١٢١	٤٧,٤٧٢,٤٤٤	١٩,٧٠٥,٥٩٧	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
المطلوبات							
العملة المصدرة للتداول	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	-	-	-	-	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات الخزينة المصدرة	-	١٥٢,٣٩٣	-	-	-	-	١٥٢,٣٩٣
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	٣٧,١٩٥,٠٣٠	٦,٩٦٠,٢٣٧	-	-	-	-	٤٤,١٥٥,٢٦٧
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	٥١,٣٩٣	-	-	-	-	-	٥١,٣٩٣
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	٢٢	-	-	-	-	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٧,٨٨٤,٩٥٥	-	-	-	-	-	٧,٨٨٤,٩٥٥
مطلوبات أخرى	١٤٠,٥٢٠	٢٣,٥٤١	-	-	-	٢١٧,٦٨٧	٣٨١,٧٤٨
إجمالي المطلوبات	١٤٥,٨١٥,١٢٤	٧,١٣٦,١٧١	-	-	-	٢١٧,٦٨٧	١٥٣,١٦٨,٩٨٢
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٣٥,٩٢٥,٣٣٦	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٤٥,٨١٥,١٢٤	٧,١٣٦,١٧١	-	-	-	٣٦,١٤٣,٠٢٣	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
فجوة البند	(١٤١,٨٩٣,٢٩٠)	٣٢,٨٠٩,١٢٦	٢٢,٨٣٥,٠٢٥	٥٥,٢١٤,١٢١	٤٧,٤٧٢,٤٤٤	(١٦,٤٣٧,٤٢٦)	-

يعكس الجدول التالي تحليل فجوة أسعار الفائدة حسب التاريخ الأقرب لإعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥						
	أقل من شهر واحد	من شهر إلى ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة	البنود غير المحمّلة بالفائدة	الإجمالي
الموجودات							
احتياطي الذهب	-	-	-	-	-	٣١,٤٩٣,٤١٤	٣١,٤٩٣,٤١٤
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٨١٩,١١٦	٤,٢٣٩,٦٦٣	٣,٥٠٣,٤٦٨	٥,٢١٨,٣٧٥	-	١,٩٥٢,٠٢٤	١٧,٧٣٢,٦٤٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦,٠٧٠,٦١٤	٧,١٠٨,٢٢٧	٦,٧٨٢,٩٣٤	٨,٩١٦,٦٤٠	-	٣,٤٧٠,٨٧٥	٣٢,٣٤٩,٢٩٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١,٠٩٨,٢٢٢	١,٥٧٢,٣٤٩	٣,٢٦٢,٣٥٣	١,٠٨٩,٨٦٨	٣٧,١١٨,٨٥٧	-	٤٤,١٤١,٦٤٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	٨٩,٩٤٦	٦٤,٩٧٠	٩٨,٢٥٢	٣٨٢,١٣٨	١٢,٥٧٤,٥٢٩	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٢,٥٢٢,٧٩٥	٦,٤٢٥,٣٩٣	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣٢,٩٣٩,٢٦٧	٣٥٥,٥١٩	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
الممتلكات والآلات والمعدات	-	-	-	-	-	١,٥١٤,٠٤٦	١,٥١٤,٠٤٦
الموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٦,٤٤٣	٦,٤٤٣
موجودات أخرى	٢,١٠٢,١٤٤	٤٣٠,٤٣٢	٣٥٨,٧٤٥	٣٥٩,٥٦٨	٣٦٧,١٣٢	٥٦٦,٤٧٣	٤,١٨٤,٤٩٤
إجمالي الموجودات	١٤,٧٠٢,٨٣٧	١٩,٨٤١,٠٣٤	١٨,٢٠٥,٧٥٢	٤٨,٩٠٥,٨٥٦	٥٠,٤١٦,٠٣٧	٣٩,٠٠٣,٢٧٥	١٩١,٠٧٤,٧٩١
المطلوبات							
العملة المصدرة للتداول	-	-	-	-	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	٩٩,٧٩٨,٦٥٧
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	-	٦,٤٩٩,٤٩٢	-	-	-	٢٧,٥٤٠,٢٠٦	٣٤,٠٣٩,٦٩٨
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	-	-	-	-	-	٥٣,٧٤٠	٥٣,٧٤٠
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	-	٢٢	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٢,٤٥١,٥٧٢	-	-	-	-	٤٥٥,٩٣٩	٢,٩٠٧,٥١١
مطلوبات أخرى	-	٢٩,٣٣٨	-	-	-	٥٧٩,٧٢٤	٦٠٩,٠٦٢
إجمالي المطلوبات	٢,٤٥١,٥٧٢	٦,٥٢٨,٨٣٠	-	-	-	١٢٨,٤٢٨,٢٨٨	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٥٣,٦٦٦,١٠١	٥٣,٦٦٦,١٠١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٤٥١,٥٧٢	٦,٥٢٨,٨٣٠	-	-	-	١٨٢,٠٩٤,٣٨٩	١٩١,٠٧٤,٧٩١
فجوة البند	١٢,٢٥١,٢٦٥	١٣,٣١٢,٢٠٤	١٨,٢٠٥,٧٥٢	٤٨,٩٠٥,٨٥٦	٥٠,٤١٦,٠٣٧	(١٤٣,٠٩١,١١٤)	-
الفجوة التراكمية	١٢,٢٥١,٢٦٥	٢٥,٥٦٣,٤٦٩	٤٣,٧٦٩,٢٢١	٩٢,٦٧٥,٠٧٧	١٤٣,٠٩١,١١٤	-	-

يعكس الجدول التالي تحليل فجوة أسعار الفائدة حسب التاريخ الأقرب لإعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤:

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤						
	أقل من شهر واحد	من شهر إلى ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة	البنود غير المحمّلة بالفائدة	الإجمالي
الموجودات							
احتياطي الذهب	-	-	-	-	-	١٧,٨٣٧,٨٩٠	١٧,٨٣٧,٨٩٠
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٥٤٤,٩٣٨	٨,٢٧٨,١٧٧	٣,٥٦٣,٥٨٤	٣,٣٧٦,١٨٧	-	٢,٤٨٧,٤٣٣	٢٢,٢٥٠,٣١٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٨,٥٩٦,٢٩٢	٤,٤٨٩,٣٤١	٦,٩٩٤,٧٨٩	٩,٠٦٣,٠٠١	-	١,٤٣٤,٤٠١	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١٩٥,٠٠٠	٣,٨٠٢,٥٠٠	٦,٢٤٤,٥٨٩	٨,٩٤٩,٢٧٧	٣٩,٠٥٦,٢٢٣	-	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	٦٨٠,٦٣٣	٦٨٠,٦٣٤	١,٣٦١,٢٦٧	٢,٧٢٢,٥٣٤	٧,٢٦٠,٠٩٣	-	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	١,٥٠٠,٠٠٠	٦,٤٢٥,٣٩٣	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٩٨,٨٢٩	٥٥٥,٥١٩	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
الممتلكات والآلات والمعدات	-	-	-	-	-	١,٣٣٥,٩٤٣	١,٣٣٥,٩٤٣
الموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٢٠,٧٢٧	٢٠,٧٢٧
موجودات أخرى	٣٧٦,١٩٤	٣٧٦,١٩٥	٤٧٠,٧٩٦	١,٠٠٤,٢٩٣	٦٠٠,٦٠٩	٥١١,٠٣٧	٣,٣٣٩,١٢٤
إجمالي الموجودات	١٥,٨٩٣,٠٥٧	٢٤,٠٥٢,٢٤٠	٢٢,٨٣٥,٠٢٥	٥٥,٢١٤,١٢١	٤٧,٤٧٢,٤٤٤	٢٣,٦٢٧,٤٣١	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
المطلوبات							
العملة المصدرة	-	-	-	-	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات الخزينة المصدرة	١٥٢,٣٩٣	-	-	-	-	-	١٥٢,٣٩٣
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	-	٦,٩٦٠,٢٣٧	-	-	-	٣٧,١٩٥,٠٣٠	٤٤,١٥٥,٢٦٧
مبالغ مستحقة إلى الحكومات الأجنبية والبنوك	-	-	-	-	-	٥١,٣٩٣	٥١,٣٩٣
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	-	٢٢	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	٧,١٧٤,٨٧٩	-	-	-	-	٧١٠,٠٧٦	٧,٨٨٤,٩٥٥
مطلوبات أخرى	-	٢٣,٥٤١	-	-	-	٣٥٨,٢٠٧	٣٨١,٧٤٨
إجمالي المطلوبات	٧,٣٢٧,٢٧٢	٦,٩٨٣,٧٧٨	-	-	-	١٣٨,٨٥٧,٩٣٢	١٥٣,١٦٨,٩٨٢
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٣٥,٩٢٥,٣٣٦	٣٥,٩٢٥,٣٣٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٧,٣٢٧,٢٧٢	٦,٩٨٣,٧٧٨	-	-	-	١٧٤,٧٨٣,٢٦٨	١٨٩,٠٩٤,٣١٨
فجوة البند	٨,٥٦٥,٧٨٥	١٧,٠٦٨,٤٦٢	٢٢,٨٣٥,٠٢٥	٥٥,٢١٤,١٢١	٤٧,٤٧٢,٤٤٤	(١٥١,١٥٥,٨٣٧)	-
الفجوة التراكمية	٨,٥٦٥,٧٨٥	٢٥,٦٣٤,٢٤٧	٤٨,٤٦٩,٢٧٢	١٠٣,٦٨٣,٣٩٣	١٥١,١٥٥,٨٣٧	-	-

٣١ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

يُفترض أن القيمة الاسمية ناقصاً أي تعديلات ائتمانية مقدرة للأصول والمطلوبات المالية ذات أجل استحقاق يقل عن سنة واحدة تقارب قيمها العادلة.

يقدم البنك تحليلاً لأصوله ومطلوباته التي تُقاس لاحقاً للاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، ومصنفة ضمن المستويات من ١ إلى ٣ بناءً على درجة وضوح القيمة العادلة. وتوصَف هذه المستويات كما يلي:

- المستوى ١ - قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول أو مطلوبات متماثلة؛
- المستوى ٢ - قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من مدخلات غير الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى ١، والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر (أي كأعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛ و
- المستوى ٣ - قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من تقنيات تقييم تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند إلى بيانات سوق ملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

٣٠,١ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

يقوم المصرف بإعادة تقييم احتياطاته من الذهب وأصوله المالية المدرجة بـ القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة تقرير مالي. ويوضح الجدول التالي تفاصيل تقنيات التقييم والمدخلات الجوهرية القابلة للملاحظة المستخدمة لتحديد هذه القيم العادلة:

	القيمة العادلة			
دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥	٢٠٢٤	مستوى القيمة العادلة	أسلوب التقييم والمدخلات القابلة للملاحظة
احتياطي الذهب	٣١,٤٩٣,٤١٤	١٧,٨٣٧,٨٩٠	المستوى الأول	استناداً إلى الأسعار المعلنة في الأسواق المالية
سعر السوق للأونصة بالدولار الأمريكي	٤,٣١٤.١٢	٢,٦٢٣.٨١		

٣٠,٢ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، متضمناً مستويات هيكل هيراركية القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

دينار عراقي بالمليون	القيمة الدفترية			القيمة العادلة		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	الإجمالي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦	-	١٧,٧٣٢,٦٤٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	-	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	-	٣٢,٣٤٩,٢٩٠	-	٣٢,٣٤٩,٢٩٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤٤,١٤١,٦٤٩	-	٤٤,١٤١,٦٤٩	٤٤,١٤١,٦٤٩	-	-	٤٤,١٤١,٦٤٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	١٣,٢٠٩,٨٣٥	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥	-	١٣,٢٠٩,٨٣٥
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤	-	٤٦,٤٤٢,٩٧٤
موجودات أخرى	٤,١٦٣,٤٣٣	-	٤,١٦٣,٤٣٣	-	٣,٨٢٨,٩٨٢	٣٣٤,٤٥١	٤,١٦٣,٤٣٣
	١٥٨,٠٣٩,٨٢٧	-	١٥٨,٠٣٩,٨٢٧	٤٤,١٤١,٦٤٩	١١٣,٥٦٣,٧٢٧	٣٣٤,٤٥١	١٥٨,٠٣٩,٨٢٧
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة							
العملة المصدرة للتداول	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧	-	٩٩,٧٩٨,٦٥٧
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	-	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	-	٣٤,٠٣٩,٦٩٨	-	٣٤,٠٣٩,٦٩٨
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	-	٥٣,٧٤٠	٥٣,٧٤٠	-	٥٣,٧٤٠	-	٥٣,٧٤٠
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	-	٢٢	٢٢	-	٢٢	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	-	٢,٩٠٧,٥١١	٢,٩٠٧,٥١١	-	٢,٩٠٧,٥١١	-	٢,٩٠٧,٥١١
مطلوبات أخرى	-	٦٠٩,٠٦٢	٦٠٩,٠٦٢	-	٢٩,٣٣٨	٥٧٩,٧٢٤	٦٠٩,٠٦٢
	-	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠	-	١٣٦,٨٢٨,٩٦٦	٥٧٩,٧٢٤	١٣٧,٤٠٨,٦٩٠

يوضح الجدول التالي القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، متضمناً مستويات هيكل هيراركية القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

دينار عراقي بالمليون	القيمة الدفترية			القيمة العادلة			
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	الإجمالي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩	-	٢٢,٢٥٠,٣١٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٠,٥٧٧,٨٢٤	-	٣٠,٥٧٧,٨٢٤	-	٣٠,٥٧٧,٨٢٤	-	٣٠,٥٧٧,٨٢٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٥٨,٢٤٧,٥٨٩	-	٥٨,٢٤٧,٥٨٩	٥٨,٢٤٧,٥٨٩		-	٥٨,٢٤٧,٥٨٩
قروض إلى البنوك الحكومية والتجارية	١٢,٧٠٥,١٦١	-	١٢,٧٠٥,١٦١	-	١٢,٧٠٥,١٦١	-	١٢,٧٠٥,١٦١
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١	-	٤٢,٧٧٩,٧٤١
موجودات أخرى	٣,٣٠٩,٠٠٢	-	٣,٣٠٩,٠٠٢		٢,٩٩٤,٦٣٩	٣١٤,٣٦٣	٣,٣٠٩,٠٠٢
	١٦٩,٨٦٩,٦٣٦	-	١٦٩,٨٦٩,٦٣٦	٥٨,٢٤٧,٥٨٩	١١١,٣٠٧,٦٨٤	٣١٤,٣٦٣	١٦٩,٨٦٩,٦٣٦
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة							
العملة المصدرة للتداول	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤	-	١٠٠,٥٤٣,٢٠٤
أذونات الخزينة المصدرة	-	١٥٢,٣٩٣	١٥٢,٣٩٣	-	١٥٢,٣٩٣	-	١٥٢,٣٩٣
ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى	-	٤٤,١٥٥,٢٦٧	٤٤,١٥٥,٢٦٧	-	٤٤,١٥٥,٢٦٧	-	٤٤,١٥٥,٢٦٧
مبالغ مستحقة إلى الحكومات والبنوك الأجنبية	-	٥١,٣٩٣	٥١,٣٩٣	-	٥١,٣٩٣	-	٥١,٣٩٣
مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	-	٢٢	٢٢	-	٢٢	-	٢٢
مبالغ مستحقة إلى المؤسسات الحكومية	-	٧,٨٨٤,٩٥٥	٧,٨٨٤,٩٥٥	-	٧,٨٨٤,٩٥٥	-	٧,٨٨٤,٩٥٥
مطلوبات أخرى	-	٣٨١,٧٤٨	٣٨١,٧٤٨	-	٢٣,٥٤١	٣٥٨,٢٠٧	٣٨١,٧٤٨
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	-	١٥٣,١٦٨,٩٨٢	١٥٣,١٦٨,٩٨٢	-	١٥٢,٨١٠,٧٧٥	٣٥٨,٢٠٧	١٥٣,١٦٨,٩٨٢

٣٢ التغيرات في المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٥		
	أذونات الخزينة المصدرة	مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	١٥٢,٣٩٣	٢٢	١٥٢,٤١٥
سداد أذونات الخزانة	(١٥٢,٣٩٣)	-	(١٥٢,٣٩٣)
ترجمة العملات الأجنبية	-	-	-
كما في ٣١ كانون الأول	-	٢٢	٢٢

دينار عراقي بالمليون	٢٠٢٤		
	أذونات الخزينة المصدرة	مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد الدولي	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	١٤٩,٥٠٧	٢٢	١٤٩,٥٢٩
أذونات الخزانة الصادرة	٢,٨٨٦	-	٢,٨٨٦
ترجمة العملات الأجنبية	-	-	-
كما في ٣١ كانون الأول	١٥٢,٣٩٣	٢٢	١٥٢,٤١٥

٣٣ الحسابات المدارة نيابة عن وزارة المالية

يمسك البنك المركزي سجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية الخاصة بـ صندوق تنمية العراق، الذي تأسس في مايو ٢٠٠٣ وبموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. تدار الحسابات المصرفية لصندوق تنمية العراق من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية، وتُدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي.

ولتجنب رفع الحصانة عن صندوق تنمية العراق نتيجة انتهاء صلاحية الأمر الرئاسي الأمريكي الذي يحمي الأصول العراقية، تم في ٢٧ مايو ٢٠١٤ تحويل رصيد حساب صندوق تنمية العراق إلى حساب البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. كما تم فتح حساب ثانٍ لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لإيداع شحنات النفط، والأموال المستردة، والأصول المجمدة، تحت مسمى "العراق ٢". وفي الوقت نفسه، تم فتح حساب جاري مقابل لوزارة المالية لتقييد المبالغ المودعة في هذا الحساب. كما يمسك البنك المركزي العراقي سجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بالاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين الحكومة العراقية والحكومة الصينية؛ وتدار الحسابات المصرفية لهذه الاتفاقية من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية خارج السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي.

٣٤ الالتزامات والتعهدات والمطلوبات المحتملة

أقامت أطراف مختلفة دعاوى قضائية في دول عدة ضد البنك المركزي العراقي لتسوية ديون مستحقة بذمة وزارات ومؤسسات تابعة للحكومة العراقية، بصفته ممثلاً للعراق، حيث بلغت قيمتها ١,٣٢٤,٥٦٨ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١,٣٥٠,٢٩٠) مليون دينار عراقي.

واستناداً إلى كتاب وزارة المالية رقم (٧٤٤) المؤرخ في ١٢ مايو ٢٠١٩، فإن المؤسسات المعنية بالدعاوى الخارجية هي التي ستتحمل التبعات المترتبة على هذه الدعاوى، وليس البنك المركزي العراقي.

٣٥ الحسابات خارج الميزانية العمومية

في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥، قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي إلغاء الاعتراف بجميع حسابات صندوق النقد الدولي (الأصول والالتزامات) من سجلاته، على أن تُدار هذه الحسابات خارج الميزانية باعتبارها تعود لوزارة المالية..

وفي ٢٦ مايو ٢٠١٦، أعاد البنك المركزي بعض حسابات صندوق النقد الدولي إلى سجلاته المحاسبية؛ وتتألف هذه الحسابات من أصول متمثلة في حصة الاشتراك، والتزامات متمثلة في ضمانات حقوق السحب الخاصة وحسابات صندوق النقد الدولي رقم (١) و(٢).

وفي ١٣ أغسطس ٢٠٢٣، أعاد البنك المركزي استبعاد جميع حسابات صندوق النقد الدولي (باستثناء حساب الصندوق رقم ٢) من سجلات البنك المركزي وتحويلها إلى حسابات خارج الميزانية. وقد استندت عملية استبعاد حسابات الصندوق من سجلات البنك ونقلها إلى سجلات وزارة المالية إلى اتفاقية موقعة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

تتكون حسابات صندوق النقد الدولي التابعة لوزارة المالية والمدارة خارج قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من: احتياطيات متاحة لدى الصندوق بمبلغ ٢٨٩,٩٥٠,٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة (٢٠٢٤: ٢٨٩,٩٥٠,٠٠٠)، وحيازات لدى الصندوق بمبلغ ٢٣٥,١٤٦,٠٩٢ وحدة حقوق سحب خاصة (٢٠٢٤: ٩٣,١٢٣,٩٧١)، ومخصصات حقوق سحب خاصة بمبلغ ٢,٧٢٩,١٧٢,٩٧٩ وحدة حقوق سحب خاصة (٢٠٢٤: ٢,٧٢٩,١٧٢,٩٧٩).

أصدرت وزارة المالية سندات استحقاق لصالح صندوق النقد الدولي عن حسابات ضمانات الصندوق وفروقات التقييم لأرصدة الصندوق كما في ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، بمبلغ ٢,٤٢٣,٩٨٢ مليون دينار عراقي. أما بالنسبة لحساب الصندوق رقم (١)، والبالغ ٧,٣٦١ مليون دينار عراقي، فلا يُعد من ضمن سندات الاستحقاق الصادرة عن وزارة المالية، بل سُجل خارج سجلات البنك المركزي العراقي بصفته الوكيل المالي للحكومة العراقية.

٣٦ أرقام المقارنة

أُعيد تبويب بعض أرقام المقارنة لعام ٢٠٢٤ لتتوافق مع عرض القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ولم يكن لهذا إعادة التبويب أي أثر على الربح أو حقوق الملكية لعام ٢٠٢٤.

٣٧ الأحداث اللاحقة

في مارس ٢٠٢٦، حدث تصعيد عسكري كبير في منطقة الشرق الأوسط، مما أثر على الاستقرار الإقليمي وسلاسل التوريد العالمية. وبينما يقع الأثر المالي المباشر لاضطرابات تصدير النفط على عاتق وزارة المالية، إلا أن هذه التطورات قد تؤثر على السياسة النقدية للبنك المركزي. وتشمل المخاطر المحتملة زيادة الضغوط التضخمية على السلع المستوردة وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية في السوق المحلية. ويقوم البنك بمراقبة هذه الأحداث عن كثب لضمان استمرار استقرار الدينار العراقي وكفاية احتياطيات النقد الأجنبي لتلبية متطلبات السوق خلال هذه الفترة التي يسودها عدم اليقين.

وفي تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، شهد السعر العالمي للذهب في الأسواق العالمية ارتفاعاً ملحوظاً. وكما في مارس ٢٠٢٦، ارتفعت القيمة العادلة لاحتياطيات الذهب لدى البنك بنسبة تقريبية بلغت ١٥,٧٪ مقارنة بالقيمة الدفترية المسجلة في نهاية السنة. ويُعد هذا الارتفاع حدثاً لاحقاً غير معدّل يعكس ظروف السوق بعد نهاية السنة المالية؛ ومع ذلك، فإنه يمثل زيادة جوهرية في القيمة الإجمالية للاحتياطيات الدولية الأجنبية للبنك.